

المصدر المؤول

بحث في التركيب والدلالة



د. طه محمد الجندي

الألوكة

www.alukah.net

المصدر المـــــــــــــــــ أول

بحث فى التركيب والدلالة

الدكتور

طه محمد الجندى

الناشر

دار الثقافة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لله كما يليق بكماله ، وصلاة وسلاماً على محمد وآله

ويعد .

فرايى أن أية دراسة جادة ينبغي أن تعتمد فى تفسيرها للمتغيرات اللغوية على ظواهر لغوية محضنة، ولذا يجب على الباحث أن ينطلق من المعطيات اللغوية التى تقدمها له مفردات اللفظة ، لاقتناعه بأن لكل عنصر لغوى معنى دلاليًا خاصًا به ، وعليه أن يبجهد نفسه لإبراز هذا المعنى ، وربطه بشكله التعبيري الخاص به .

وإذا لاحظ الباحث أن اللفظة قد اصطنعت للتعبير عن الباب الواحد صيغاً متعددة فإن عليه أن يقتنع بأن لكل صيغة من تلك الصيغ معنى يراد منها ، وهدفًا دلاليًا مقصودا فيها ، وسراً وراها ، ومطلباً تسمى إليه . هذا المعنى ، وذاك السر مرتبط بشكل الصيغة نفسها دون سواها ، مع الإقرار سلفاً بوجود نوع من القرى بين الصيغ المشتركة فى أداء المعنى الواحد .

إن الإقرار بوجود هذه القرى بين الصيغ المشتركة لاحظته النحاة العرب القدامى ، وهو الاتجاه نفسه الذى تنادى به النظرية التوليدية والتحويلية Transformational Generative Theory من أن الإحساس بوجود صلة بين هذه

الجملة وتلك هو حدس يجب تعقيده ، وقد قادهم ذلك - كما نعلم - إلى الحاجة إلى مفهوم التحويل الذى يقر بإمكان تحويل جملة أو أكثر من جملة أخرى ، وهو ما يسميه النحاة العرب بالعدول عن الأصل ، وهذا المصطلح بخاصة كانت له مكانة ملحوظة عندهم ، وهو بلا شك يتوافق مع القواعد التحويلية فى النظرية التوليدية والتحويلية ، إذ تنظر تلك النظرية إلى اللغة على أنها مكونة من نوعين من الجمل :

النوع الأول : ما يسمى بالجملة النواة ، وهذه تعمل على إيجادها مجموعة من القواعد التوليدية .

النوع الثانى : الجمل المحولة التى تعمل على إيجادها قواعد المكون التحويلي التى تعمل على شكل الجملة النواة ، إما بالزيادة عليها ، أو بحذف بعض عناصرها ، أو بتغيير ترتيبها ، ولا يتم ذلك كله إلا لهدف دلالى يكون من وراء هذا التحويل .

وفى هذا الصدد لا ينبغي أن نتناسى ما أقره نحورنا القدامى من أن خروج التوكيب عن معهود لفظه مصاحب لخروج المعنى عن معهود حاله . ومن هذا المنطلق شرعت أعمل فى هذا البحث : المصدر المؤول : بحث فى الوصف التركيبى والأسرار الدلالية .

ويأخذ عملى فى هذا البحث منحيين :

الأول : عرض للحروف المصدرية ، ووصف تراكيبها ، وذلك لاقتناعي المطلق بأن أكبر خدمة يؤديها الدارسون للغة هي أن يحللوها إلى أقسامها ، حتى تتضح مكوناتها ، فيسهل فهمها واستعمالها .

الثاني : كيفية التحويل إلى المصادر المؤكدة ، وبيان العلة أو الغاية من وراء التعبير بهذا النوع من المصادر، دون المصادر الصريحة التي تتصف ببساطتها لدلالاتها على جانب الحدث وحده . وفي هذا الصدد حاولت إبراز الجوانب الدلالية ، دون الاقتصار على وصف تراكيبها وصفاً آلياً جامداً ، بل حاولت إلى جانب وصف الظاهر سير الباطن لكشف العلاقة بين التراكيب في ظاهرها والجوانب الدلالية القابعة من وراء هذا الظاهر ، لاقتناعي التام بأن عزل المعنى عن النحو إساءة له باللغة ، إذ يصبح في تلك الحالة جسماً بلا روح .

وقد اهتمت في بحثي هذا برافدين : أحدهما قديم ، وهو منهج الإمام عبد القاهر في نظريته للنظم التي أفاض فيها في ربط المعاني النحوية بمدلولات التراكيب اللفوية ، والفروق بينهما « ذلك أننا لا نعلم شيئاً ينتقيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه »^(١) .

١ - الإمام عبد القاهر الجرجاني . دلائل الإعجاز في علم المعاني ص ٨٠ ، تصحيح الشيخ / محمد عبده ، والشنقيطي . جدة ، مكتبة العلم ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

والرافد الثاني ، رافد حديث تمثل فيما أفدته من قراءات لى متواضعة فيما كتب عن النظرية التوليدية والتحويلية التى جعلت من صميم أهدافها « القدرة على تقديم التفسير الكافى لكل البنى التركيبية المنتجة فعلاً ، وفقاً للنظام القواعدى للغة»^(٢) . كما قررت أن من أخص وظائف الدراسة اللسانية رصد التلازم القائم بين المبنى والمعنى ، وفى هذا الصدد ميزت هذه النظرية بين مستويين لوصف البنى التركيبية لأية لغة طبيعية : « أحدهما مستوى البنية السطحية الظاهرة التى تتحثل فى التتابع الكلامى الملفوظ أثناء الأداء الفعلى المنجز . والآخر : مستوى البنية العميقة ، وهى البنية الذهنية المجردة التى أوجدت ذلك التتابع الكلامى الملحوظ فى البنية السطحية»^(٣) . وقد حاولت فى هذا البحث المزج بين معطيات تلك النظرية ، وعطاء علمائنا القدامى فما زلت أرى أن أى عمل جاد لا يستقيم له أمر إلا إذا اتبنى على هذين الرافدين .

الوصف التركيبى للمصادر المؤهولة فى العربية :

وعرضنا للوصف التركيبى لهذا النوع من المصادر متسق مع ما نراه

٢ - أحمد حسانى . السمات التفريعية للفعل فى البنية التركيبية ، مقارنة لسانية ص ٢

الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٩٣ م .

٣ - السابق ص ٤ ، ٢ .

من أن وظيفة الدراسة اللغوية هي رصد السمات المميزة لكل عنصر لغوي على حدة ، وتحديد أنماط وروده في بيئته اللغوية ولا شك أن نظرة عجلى لهذا النوع من المصادر ترى أنها مركبة من عنصرين رئيسيين :

الاول :العنصر المصدرى : والعناصر المصدرية كما وردت في مطولات كتب النحو هي : (أنّ) المصدرية، و (أنّ) المشددة ، و (ما) ، و (لو) ، و (كى) ، واللام .

الثانى : مدخول هذا العنصر المصدرى : وطبقاً للعنصر الثانى يمكننا

تفريع الحروف المصدرية إلى صنفين :

أ) وهو الغالب فى معظم هذه الحروف محدد بكون مدخولها المعجمى فعلاً .
ب) وتختص بكون مدخولها المعجمى اسماً ، وهذا النوع خاص بالعنصر المصدرى (أنّ) المفتوحة الهمزة ثقيلة كانت أو خفيفة . و(ما) فى بعض استعمالاتها القليلة ، كذلك التى أشار إليها ابن يعيش فى قوله :
يعجبني ما أنت صانع ، أى صنيعك⁽¹⁾ .

وإذا ربطنا تلك السمة المميزة لهذين العنصرين بعلامة (+) حيث تشير علامة الإيجاب إلى قبول العنصر لهذه السمة ، وعلامة السلب إلى

1- مرفوق الدين يعيش بن على بن يعيش شرح الفصل: ٧٧/٨ بيروت ، عالم الكتب ، دون

تاريخ .

عدم قبوله إياها نجدها كالتالى :

= (أَنْ) تتسم بسمة (+ اسم) .

= (ما) تتسم بسمة (± اسم) . علما بأن العنصر (أَنْ) يتسم بسمة

خلافية له ، هى سمة (+مؤثر) ، إذ إنها تؤثر فى الاسم بعدها بتحويل

حركته إلى العلامة الخاصة بالنصب ، بخلاف (ما) فليست له تلك السمة

فى الاسم.

أما باقى العناصر المصدرية المتبقية فكلها تتسم بسمة (- اسم) ،

وهى سمة تثبت نقيضها لهذه العناصر ، إذ تتسم بسمة (+فعل) ، ومن ثم

فإن (أَنْ) المصدرية تتسم بسمة (+فعل) ، ومثلها فى ذلك (كى) ، واللام ،

و (لو) . وإذا حاولنا تفرع تلك الحروف المصدرية طبقاً لهذه السمة تبين لنا

أن هذه الحروف لاترد بالضرورة ظاهرة قبل الفعل متصلة به ، فمنها ما

يكون كذلك، ومنها ما يأتى مضمراً ، وهذا الأخير يمكن تفرعه من حيث

حكم الإضمار إلى تفرعين : ما يجب إضماره ، وما يجوز إضماره⁽⁵⁾ .

وليس إظهار الحرف وإضماره هو السمة الخلاقية الوحيدة التى تختلف تبعاً

لها هذه الحروف المصدرية ، وإنما هناك سمة خلافية أخرى ترجع أساساً إلى

5 - لن أتعرض فى بحثى هذا لمواطن إضمار (أَنْ) بقسميها ، فعندي لها تفسير آخر ، سوف

أخصص له بحثاً مستقلاً - إن شاء الله تعالى .

تأثير هذه الحروف في الأفعال التي تتصل بها تأثيراً يترتب عليه تحول في العلامات الإعرابية في أواخر تلك الأفعال بوصفها علامة وظيفية منسوبة إلى عنصر لغوي ما ، ومن هذه الناحية يمكننا تقريع تلك الحروف إلى حروف مؤثرة في الفعل بعدها ، وإلى أخرى غير مؤثرة فيه .
ويربط هذه السمات المميزة للعناصر المصدرية المتصلة بالفعل بعلامة

(±) نجدها تتجمع في الآتي :

= (أن) سمتها (± ظاهر) ، (± مؤثر) وقد ترد دون أن تنصب الفعل «إما للحمل على (أن) المخففة ، أو على (ما) المصدرية»^(٩) .

= (كي) سمتها (+ ظاهر) ، (+مؤثر) .

= اللام سمتها (+ ظاهر) ، (+ مؤثر) عند من يرى أن الفعل منصوب به (أن) مضمرة .

= (لو) سمتها (+ ظاهر) ، (- مؤثر) .

= (ما) سمتها (+ ظاهر) ، (- مؤثر) .

كان هذا عرضاً مجملًا لتلك العناصر المصدرية وأبدأ بعرضها مفصلة مؤثراً في ترتيبها المنهج الأبجدي ، بدلا من ترتيبها حسب شيوعتها في

٦ - رضی الدین محمد بن الحسن الإسترابادی . شرح الکافیة : ٢/٢٣٣ . بیروت . دار الکتب

العلمیة ، دون تاریخ .

اللغة ، إذ يحتم هذا المنهج قيام الباحث باستقراء تام لظواهر المادة اللغوية
موضوع الإحصاء ، وقد منعت مساحة البحث ومحدوديته من ذلك والخوف
من انصراف الوقت والجهد في الإحصاء عن الغاية التي هدفت إليها من
البحث ، كما لم أرد أن أرتبها حسب اتفاق النحاة أو اختلافهم حول كونها
حروفاً مصدرية ، لأنني رأيت أن أنص على ذلك عند الحديث على كل عنصر
على حدة :

العنصر الأول : (ان) المصدرية :

حديثنا عن هذا العنصر يتوزع بين تحديد السمات الدلالية المميزة
للأفعال التي تسبقه وهي التي تكون معه علاقة إسنادية يكون فيها الحرف
المصدرى مع مدخوله شاغلاً لوظيفة الفاعل المحقق لهذه الأفعال ، أو
وظيفة المفعول لها . كما يتناول تلك الأفعال التي يتصل بها ، وتوؤك معه
بالمصدر .

وللحق فإن من يعرج صوب الضوابط الجوهرية التي وضعها النحاة
القديم لهذا الحرف المصدرى يتبين أنهم لم يألوا جهداً في رصد التراكيب
اللغوية التي يستعمل فيها ، يستوى في ذلك ما رصدوه في وصف السمات
الخاصة بالأفعال التي يدخل عليها ، أم تلك التي تسبقه . أما عن السمات
الخاصة بالعنصر الذي يدخل عليه هذا الحرف المصدرى فقد اتفقوا على أنه

صالح للدخول على فط متجانس من الكلمات ، اصطلح على تسميته
بالفعل، ماضيا كان ، أو مضارعا ، أو أمرا ، غير أنهم قيده في أشكاله
الثلاثة بقيد التصرف ، دون ما عداه من السمات الأخرى ، ويعود ذلك إلى
سبب بسيط هو أن هذا النمط من الأفعال هو القادر على أن يشكل مع
الحرف المصدرى الركن الاسمي المسمى بالمصدر لأنه « لا مصدر لفغير
المتصرف »^(٧) .

أما العنصر الذي يدخل على الأفعال الجامدة فهو عنصر آخر ، محول
عن (أن) المشددة وهي التي تضاف على مدخولها معنى دلاليا زائدا هو
التوكيد ، وهو ما وضعت أساسا له ، والاسم بعدها عبارة عن ضمير الشأن
محذوفا ، والفعل بعدها يشكل عنصرا خبريا عن هذا المحذوف ، وعليه فـ
(أَنْ) في مثل قوله تعالى : « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى »^(٨) . ليست
ما يجري الحديث عنها هنا ، فهذه يتسم الفعل الداخلة عليه بسمة (+
متصرف) .

ودخول هذا العنصر المصدرى على الفعل المضارع هو موضع أجمع عليه
نحاتنا القدامى ، كما أجمعوا أيضا على دخولها على الماضي إلا ابن طاهر

٧ - الرضى ، شرح الكافية : ٢٣٣/٢ .

٨ - سورة النجم ، آية ٣٩ .

في حكاية ابن هشام في المغنى^(٩) . مع الإقرار بأنها مع المضارع تؤثر فيه النصب ، بخلاف الماضي الذي لا يقبل التأثر لبنائه . أما اتصالها بالأمر فالأرجح جواز اتصالها به مع الإقرار بإمكانية إفادتها معنى دلاليًا آخر هو التفسير وإن كانوا قد مالوا إلى القول بأنها إذا وقعت بعد فعلٍ فيه معنى القول دون حروفه أن تكون مفسرة لا ناصبة ، غير أننا وجدنا نصاً للزمخشري نسب فيه رأياً لسيبويه يجيز جعلها مصدرية معللاً ذلك بقوله: «لأن الغرض وصلها بما تكون معه في معنى المصدر ، والأمر والنهي دالان على المصدر دلالة غيرهما من الأفعال»^(١٠) .

وقد خالف الرضى هذا الرأي زاعماً بأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤول من (أن) والفعل ما أفاده الفعل تماماً «والمصدر المؤول به (أن) مع الأمر ليس فيه طلب القيام ، بخلاف قولك : أن قم ، ويتبين بذلك أن صلة (أن) لا تكون أمراً ولا نهياً خلافاً لما ذهب إليه سيبويه»^(١١) . وفي هذا الصدد

٩- الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري . مغنى اللبيب عن كتب الأعراب : ٢٨/١ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دون تاريخ .

١٠- الإمام محمود بن عمر الزمخشري . الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : ٣٧٤/٢ . ترتيب وضبط مصطفى حسين أحمد . بيروت ، دار الكتاب

العربي ط ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م .

١١- الرضى ، شرح الكافية : ٣٨٦/٢ .

تسجل مخالفتنا لابن هشام فيما نسب لأبي حيان من أنه المخالف لجمهور النحاة في وصل (أن) المصدرية بالأمر ، ونقل في ذلك عنه دليلين : « أحدهما : أنهما - يقصد (أن) والأمر - إذا قدرا بالمصدر فمعنى الأمر . والثاني : أنهما لم يقعا فاعلاً ، ولا مفعولاً ، لا يصح أعجبنى أن قم ، ولا كرهت أن قم^(١٢) .

ومرد عدم موافقتنا لابن هشام مرجعه إلى ما جاء في البحر المحيط ، فمن يتتبع ما جاء فيه سوف يتبين أن المسألة عنده جائزة ، لا ممتنعة ، وفي هذا الصدد نكتفي بنقل نص واحد عنه يؤكد صحة ما ذهبنا إليه ، يذكر في معرض تفسيره لقوله تعالى : « أكان للناس عجباً أن أوحينا إلى رجل منهم أن أنذر الناس^(١٣) » ، أن (أن) تفسيرية ، أو مصدرية مخففة من الثقيلة ، ثم يقول : « ويجوز أن تكون المصدرية الثنائية الوضع ، لا المخففة من الثقيلة ، لأنها توصل بالماضي والمضارع والأمر ، فوصلت هنا بالأمر ، ونسبك منها معه مصدر ، تقديره بإنذار الناس ، وهذا الوجه أولى من التفسيرية ، لأن الكوفيين لا يشبتون لـ (أن) أن تكون تفسيرية^(١٤) . وقد أيد أن تكون (أن) الداخلة على الأمر مفسرة ومصدرية في آن واحد السهيلي ، و تبعه ابن

١٢- ابن هشام .معنى اللبيب : ٢٩/١ .

١٣-سورة يونس :آية ٢ .

١٤- أثير الدين أبو حيان النحوي .تفسير البحر المحيط : ١٢٢/٥ .دار الفكر للطباعة والنشر

والتوزيع ط ٢ ، ٣ ، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .

القيم في ذلك قائلين بأنها «إذا كانت تفسيراً ، فإنما تفسر الكلام والكلام مصدر ، فهي إذن في تأويل المصدر ، إلا أنك أوقعت بعدها الفعل بلفظ الأمر والنهي ، وذلك مزيد فائدة ، ومزيد الفائدة لا يخرج الفعل عن كونه فعلاً ، ولذلك لا تخرج (أن) عن كونها مصدرية ، كما لا يخرجها عن ذلك صيغة المضى والاستقبال بعدها»^(١٥) . وإذا كانوا قد قاسوا الشيء على نظيره ، فقد قاسوه على ضده ، ولذا يمكن الحكم بمصدرية (أن) المفسرة بتلك التي تدخل على المضارع المقترن بـ (لا) الناهية ، والنهي ضد الأمر ، وذلك في قوله تعالى : «قل تعالوا أتت ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً»^(١٦) ، حيث فسر الزجاج بنيتها العميقة بقوله : «أتت عليكم محريم الشرك»^(١٧) . وقد آثرت نقل هذه النصوص هنا لأثبت من طرف خفي أن علماينا القدامى كانوا يبنون آراهم في المسألة النحوية وفقاً للمعطيات اللغوية

١٥- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي : نتائج الفكر في النحو ص ١٢٩ تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا . السعودية . دار الرياض للنشر والتوزيع ط ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م. وانظر : الإمام شمس الدين محمد بن قيم الجوزية . بدائع الفوائد : ١/٣٠٣ تحقيق بشير محمد عون . الرياض مكتبة المؤيد ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م .

١٦- سورة الأنعام . آية ١٥١ .

١٧- أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج . معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٠٤ تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي . القاهرة . دار الحديث . ط (١) ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م .

المثلة للظاهرة التي يقومون ببحثها ، كما كانوا يقيمون منهجهم على أساس أن اختيار العناصر اللغوية لما جاورها لا يرد مصادفةً أو اعتباطاً ، بل إن كل عنصر منها يأتي في مواقع محددة بالنسبة إلى العناصر الأخرى ضمن السياق الذي ترد فيه . فهذا الخلاف بينهم كان مبنياً على ورود العنصر اللغوي الذي يلي (أن) المصدرية ، فالمنكرون لجعله فعل أمر استندوا إلى أن فعل الأمر لا يساعد على التأويل بالمصدر حتى لا يتحول الكلام إلى معنى خبري محتمل للصدق ، والكذب ، وهو ما يتنافى معنى الأمر . والمؤيدون لذلك مالوا إلى أنه يمكن الإتيان بالمصدر من الأمر ، وأن التعبير بالأمر إنما كان لهدف دلالي عبروا عنه بمزيد الفائدة ، ومزيد الفائدة لا يخرج (أن) عن كونها مصدرية .

نخلص إذن إلى أن العنصر اللغوي الذي يلي (أن) المصدرية هو الفعل المتسم بسمة التصرف ، ماضياً ، كان ، أو مضارعاً ، أو أمراً . غير أننا لا نجد في أقوالهم ضابطة دلالية لهذه الأفعال ، ويبدو أن ذلك راجع إلى صلاحيتها للدخول على أفعال متباينة الدلالة متعددة المعاني . ولتوضيح ذلك أكثر علينا أن نتجه صوب الضوابط الجوهرية التي وضعها النحاة لفئة الأفعال التي تسبق (أن) المصدرية ، والتي تشكل معها هي ومدخولها علاقة إسنادية يكون فيها المصدر المؤول منهما في موقع الفاعل المحقق

للحدث المفاد من العنصر الفعلى السابق. وفى هذا الصدد يقابلنا هذا الزخم المتراكم من أقوالهم ، والتي تفتى فى مجموعها ببعض التقييدات الدلالية المحددة لنمط هذا النوع من الأفعال ، ففى مجال التفريق بين (أَنْ) و (أَنَّ) ينصون على أنه لما كانت (أَنَّ) للتأكيد والتحقق «مجرها فى ذلك مجرى المكسورة ، فيجب لذلك أن يكون الفعل الذى تبنى عليه مطابقا لها فى المعنى ، وأذ يكون من أفعال العلم واليقين ، ونحوهما مما معناه الثبوت والاستقرار ، ليطابق معنيا العامل والمعمول ، ولا يتناقضا ... ولا يقع قبلها شئ. من أفعال الطمع والإشفاق ، نحو اشتهيت ، وأردت ، وأخاف ، لأن هذه الأفعال يجوز أن يوجد ما بعدها ، وألا يوجد ، فلذلك لا يقع بعدها إلا (أَنَّ) الخفيفة الناصبة للأفعال ، لأنه لا تأكيد فيها»^(١٨) . ومفاد هذا القول أنه لما كانت (أَنَّ) لا تستعمل إلا فى سياق الطمع والرجاء فى حصول الحدث الملحق بها ، أو عدم حصوله ، فإن هذا مما يتنافى مع أفعال العلم أو التحقيق ، أو اليقين التى تدل على ثبوت الحدث وتحققه فى الواقع اللغوى ، ومن ثم يكون العنصر اللغوى الذى يناسب هذه الأفعال هو (أَنَّ) المشددة التى تضى على هذه الأفعال زيادة دلالية ، هى توكيد العلم واليقين وتحقيقه ، «فالعلم من مواضع التقدير والتحقيق ، والطمع والرجاء من

١٨- ابن يعيش ، شرح المفصل : ٧٧/٨ .

مواضع الشك وغير الثبات ، و(أنّ) المشددة تفيده التوكيد ، والمخففة لا تفيده وإذا كان الأمر كذلك وجب أن تقرن المشددة بما كان تقريراً ، والمخففة بما كان شكاً ... ولو قيل : علمت أن يخرج زيد ، وأرجو أن زيدا يخرج لكان قلباً للعادة ، من حيث يقرن ما هو علم التوكيد بما لا تقرير فيه ، وما هو عار من التوكيد بما هو تقرير^(١٩) . وتظهر هذه الأقوال ، وغيرها كثير ، أن النحاة لم يهملوا تماماً أن يذكروا بعض السمات الدلالية التي تتراءى لهم في درسهم لظاهرة ما ، تلك السمات التي يعدها بعضهم من مستحدثات المدارس اللسانية الحديثة ، وبخاصة المدرسة التوليدية والتحويلية ، حين فكر أتباع هذه المدرسة في إدراج مفهوم السمة بوصفه معادلاً لقاعدة التفريع ، وذلك لما رأوه من قوة قواعدهم على توليد جمل غير مقبولة دلالياً ، فقواعد التكوين عندهم ذات قدرة كبيرة على التوليد ، حتى إن نموذجاً مثل : فعل + اسم + اسم يمكن أن يولد جملاً غير ملائمة للمعنى ، فعن طريقه يمكن توليد تركيب مثل : أكل المنزل الطعام . وقد سبق أن أشرت في بحث لي عن صيغ الأمر في العربية إلى أن نموذجاً مثل هذا أفضى بتشومكى ورفاقه إلى اقتراح نوع آخر من القوانين ، سموه بـ (قواعد التفريع) ، وهي القواعد التي

١٩- الإمام عبد القاهر الجرجاني . كتاب المقتصد في شرح الإيضاح : ٤٨٢/١ ، ٤٨٣ . تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان . العراق . منشورات وزارة الثقافة والإعلام ١٩٨٢م .

تقدم لنا العناصر المعجمية مصحوبة بسماتها السياقية، والذاتية، وقد أوكلت هذه المهمة للبنية العميقة في الطور الثاني من النظرية بدلاً من تركها في الطور الأول إلى التفسير الدلالي لرفض مثل هذه الجمل، ففي الطور الثاني أدخلت النظرية مفهوم السمة بوصفه معادلاً لقاعدة التفرع، ففي مجال تحديد الاسم مثلاً لجأوا إلى السمات التالية^(٢٠): [±عام]، [±متحرك]، [±إنسان]، [±محسوس]، [±معدود]، [±معرف]، [±مذكر]، [±مفرد]. وبالرجوع إلى نموذج: أكل المنزل الطعام نجد أن كلمة المنزل تحتوي على سمة (-حيوان)، (-متحرك)، (-حي) في حين أن الفعل (أكل) يتطلب فاعلاً يحتوي على سمة (+حيوان)، (+متحرك)، (+حي)، وبالتالي لا يأخذ اسماً فاعلاً تنعدم فيه هذه الصفات. أما في مجال تحديد الفعل فقد أولعوا بتفريعه تفرعات متعددة^(٢١).

فالفعل يدل على واقعة تكون إما عملاً action، أو حدثاً Process، أو وضعاً Position، أو حالة State، ومن ثم بالإمكان اللجوء إلى السمات التالية: [±عمل]، [±حدث]، [±حالة]، [±وضع]، [±شخصي]،

٢٠- ميشال زكريا. مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة ص ١١٤ المؤسسة الجامعية

للدراستات والنشر والتوزيع ط ٢، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.

٢١- د. أحمد المتوكل. من البنية الحسية إلى البنية المكونية ص ١٧. النار البيضاء. دار

الثقافة للنشر والتوزيع ط (١) ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

[متعد] فمثل الأفعال : كتب - ذاکر - ضرب - قتل - جلس - قام تتسم بسمه (+عمل) ، فإذا صدر بعضها عن شخص وسمت بسمه أخرى هي (+ شخصي) . وهناك نوع من الأفعال لا يصدر عن شخص ، مثل الأفعال : يجب - ينبغي - يجوز - يمكن - يحل - يحرم فهذه تؤسم بسمه (-شخصي) . أما الأفعال : كره - أبغض - سر - ودّ - خاف فإنها تؤسم بسمه (+ حالة) وهي أفعال تدل في ذاتها على حالة يمكن أن يتصف بها الإنسان ، أو غيره ، سواء كانت ثابتة ، أو زائلة ، وحتى هذا النوع قسمه تبعاً لنوع الحالة ، لذا يمكن أن تنضوي تحتها التقسيمات التالية^(٢٢) .

حالة /- > بيولوجية	مثل : عطش - ظمى - - جاع - شبع .
حالة /- > فسيولوجية	مثل : عور - حول - طال - قصر .
حالة /- > سيكولوجية	مثل : فرح - حزن - غضب .
حالة /- > فيزيائية	مثل : أحمر
حالة /- > طارئة	مثل : وسخ - دنس .

وباختبار هذه المعطيات اللسانية على فئة الأفعال التي يأتي فاعلها مصدراً موزولاً من (أن) والفعل نتبين أن تلك الأفعال لا تتسم مثلاً بسمه

٢٢- أحمد حساني ، السمات التفرعية للفعل ص ٧٠ ، ١٧٤ .

(+ عمل) ، إذ لا نقول : يكتسبني أن تذاكر في مقابل : يسرنى أن تذاكر فالجملتان مركبتان تركيباً يتسق وقواعد اللغة ، غير أن الجملة الثانية مقبولة دلاليًا وقاعديًا ، بخلاف الأولى فهي جملة مرفوضة ، وغير أصلية ، وما ذلك إلا لأن الفعل يكتب « لا ينتقى عادة فاعلاً محولاً عن اسم حدث في سياق المؤلف ، في حين أن الفعل (سرّ) يعد ذلك من أخص خصائصه»^(٢٣) .

وما ذلك إلا لأن المصدر الموزول في حقيقته اسم حدث ، والحدث معنى، والمعانى لا تكون من أفعال الحركة ، بل من أفعال الحالة .
وللحق فإن ثمة باحثاً جاداً قام بخصر الضوابط الدلالية للأفعال التي يقع الفاعل المحقق لها مصدرًا موزولاً من (أن) والفعل ، وانتهى إلى ما يلي :

- ١ - تنتمي هذه الأفعال إلى فئة الأفعال غير الشخصية ، وهي تلك التي لا تصدر عن شخص مثل الأفعال : يجب - يجوز - ينبغي - يحل - يحرم - ، وذكر أن هذا النوع لا يتسم بسمه (+ متعدى) ، «لأنها لا تقيم علاقة إسنادية خارجة عن ذات الشيء ، أو الشخص الذي هي من أجله»^(٢٤)

. ومن غاذج هذا النوع من الأفعال قوله تعالى :

{ ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً }^(٢٥) .

{ لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر }^(٢٦) .

= يجدر أن تقول الصدق ، ويجب أن تتواضع - ويمكن أن أصادقك .

٢ - تنتمي هذه الأفعال إلى حقل الأفعال الدالة على حالة نفسية

انفعالية، كالحزن والفرح والسرور والإعجاب والإسعاد والإغضاب والرضا

والإساءة ، ومن غاذجها :

« قال : إني ليحزنتني أن تذهبوا به »^(٢٧) .

وقول الشاعر:

أسرك أن تلقى بعيرك عافياً وتؤتى بهرنى العراق المحطم^(٢٨)

وقول الآخر :

لئن ساءنى أن تلتنى بمساة لقد سرنى أنى خطرت ببالك^(٢٩)

٢٥- سورة البقرة آية ٢٢٩ .

٢٦- سورة يس آية ٤٠ .

٢٧- سورة يوسف آية ١٣ .

٢٨- أبو زيد الأنصاري . النوادر في اللغة ص ١٤٤ بيروت دار الكتاب العربي ط ١٣٨٧ هـ

١٩٦٧ م .

٢٩- أبو علي القالي . الأمالي: ٣٠/١ .

فالأفعال : يحزن - سر - ساء التي أقامت علاقة تركيبية بينها وبين المصدر المؤول من (أن و الفعل) هي من تلك الأفعال ذات الأبعاد الدلالية المتسمة بسمة (+حالة انفعالية) .

وينطبق هذا المفهوم على (عسى) الذي يكون مع (أن +الفعل) ركناً إسنادياً يكون فيه المصدر المؤول متبوعاً لموقع الفاعل المحقق لما فيه (عسى) من معنى الطمع ، وهو من المعانى التي تتسم بسمة (+حالة) ولعل إكسابها معنى الطمع هو ما جعلها صالحة للدخول على (أن) فيما يذكره ابن الأثير^(٣٠) . وإذا كان الفعل (عسى) لا يقبل أن يقيم علاقة إسنادية مع فاعله إلا إذا كان مصدراً مؤولاً من (أن) والفعل فإن باقى الأفعال تقبل الثنائية بطرفيها ، فقد يكون فاعلها صريحاً وقد يكون مؤولاً ، وهنا يكون البحث والتنقصى عن الدواعى الدلالية التي كانت وراء الجنوح إلى المصدر المؤول ، والعدول عن الصريح ، وهو ما سوف نعرض له فى حينه من هذا البحث.

ونأتى الآن إلى الأفعال التي يحتل فيها المصدر المؤول من (أن والفعل) موقع المفعول ويتأملنا لبعض التراكيب القرآنية المثلة لتلك الفئة من الأفعال من مثل قوله تعالى :

٣٠- الإمام أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأثيرى . أسرار العربية ١٢٦ . تحقيق محمد بهجة البيطار . دمشق مطبوعات المجمع العلمى . دون تاريخ .

{ وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون } (٣١) .

{ يحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا } (٣٢) .

{ ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب أن ينزل عليكم من خير } (٣٣) .

{ أم تريدون أن تسألوا رسولكم } (٣٤) .

{ لمن شاء منكم أن يتقدم أو يتأخر } (٣٥) .

نتبين أن تلك الأفعال ليست من النمط الذى يتسم بسمة (+ حركة) ،
ويمكننا أن نسميها إلى جانب سمة (+ حالة) التى تتسم بها أفعال مثل يود
- يحب ، بسمة أخرى وسمها بها الرضى ، هى سمة (+ ترقب) ، ومثل لذلك
بالأفعال (حسبت ، وطمعت ، ورجوت ، وأردت) (٣٦) .

ومن اللافت للنظر أن تلك السمات الدلالية التى قدمناها للأفعال
التي تختار المصدر المؤول من (أن والفعل) فاعلاً لها ، أو مفعولاً ، سوف
تصدق بصفة عامة على كل التراكييب ذات المصادر المؤوكة سواء كان الركن
التركيبى فيها (أن مع الفعل) ، أو (ما مع الفعل) ، أو (لومع الفعل) ،

٣١- سورة الإسراء : آية ٥٩ . ٣٢- سورة آل عمران . آية ١٨٨ .

٣٣- سورة البقرة . آية ١٠٥ . ٣٤- سورة البقرة . آية ١٠٨ .

٣٥- سورة المدثر . آية ٣٧ .

٣٦- الرضى ، شرح الكافية : ٢٣٤/٢ .

وما ذلك إلا لأنها أفعال معبرة عن موقف أو حالة ، والحالة لا تكون حركة أو عملاً ، ومن ثم يناسبها أن يكون الفاعل المحقق لها حدثاً ، أو معنى أو أن تقع على حدث أو معنى . أما عن الضابط الدلالي للمصدر المؤول إذا شغل وظائف أخرى ، كأن يقع مبتدأ ، أو مجروراً بحرف أو إضافة ، فالحق أن النحاة لم يشغلوا أنفسهم بذلك ، وبدوحذف الألف أن ذلك راجع إلى أن المصدر المؤول نفسه لا يتقيد بقيد من تلك الضوابط الدلالية ، فقد يكون الفعل المتصل به (أن) فعل حالة ، أو متسماً بسمه (+عمل) ، أو موقف وهلم جرا . وإن كان قد ورد عن بعضهم بعض التقييدات التركيبية ، كتلك التي ساقها ابن القيم من أنه إذا وقع المصدر المؤول من (أن و الفعل) مبتدأ لا يكون خبره ظرفاً ، ولا جاراً ومجروراً معللاً ذلك بأن المجرور لا يتعلق بالمعنى الذي يدل عليه (أن) ، ولا الذي من أجله صيغ الفعل ، واشتق من المصدر وإنما يتعلق المجرور بالمصدر مجرداً من هذا المعنى - كما تقدم - فلا يكون خبراً عن (أن) المتقدمة ، وإن كانت في تأويل اسم^(٣٧) . ولا أتفق مع هذا القول إذ إنه يمكن الإخبار بالجار والمجرور عن المصدر المؤول من (أن الفعل) شريطة تقدم الخبر ، إذ تقول مثلاً: من دلائل التفوق أن نجحت في الاختبار ، أو أن تنجح ، ومن ذلك قوله تعالى : [ومن آياته أن خلقكم من

٣٧- ابن قيم الجوزية . بدائع الفوائد : ١/١٠٣ .

تراب} (٣٨) ، غير أننا نتفق معه فيما ذكره منه أنه لا يخبر عن المصدر المؤول بشيء مما هو من صفة المصدر ، وإن كان يجوز ذلك في الصريح ، تقول : القيام سريع ، ولا نقول : أن تقوم سريع « لا يكون مثل هذا خبراً عن المصدر » (٣٩) . وسوف نعرف السر الدلالي لذلك .

العنصر الثاني : (ان) المشددة :

ومن يتأمل البنية التركيبية التي يرد فيها هذا العنصر المصدرى يتبدى له صلاحية هذا العنصر للدخول على كل تركيب لغوى ، ركناه المبتدأ والخبر شريطة أن يكون المبتدأ اسماً صريحاً ، ويكون ذلك عندما يحتاج الموقف إلى إضفاء معنى دلالي على هذا التركيب الإسنادى ، هو توكيده ، وتقوية معناه ، فيجئ المتكلم إلى هذا العنصر المصدرى الذى يحيل التركيب كله إلى ركن إفرادى شاغل لوظيفة إعرابية خاصة بالمفرد ، غير أن المفرد هنا ذو سمات دلالية وتركيبية خاصة ، لذا كان من الحتم النظر فى التراكيب التى يكون فيها للتعرف على تلك السمات ، حتى يمكن وضع الضوابط الخاصة به فى المواقع التركيبية المتباينة . وقد حاول نحويونا فى جهد مشكور وضع الضوابط الخاصة بالتراكيب التى يشغلها هذا العنصر المصدرى فى الوظائف

٣٨- سورة الروم. آية ٢٠ .

٣٩- ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد : ١٠٣/١ .

النحوية المتعددة فقد نصوا مثلاً على أنه إذا كان المبتدأ مصدراً مؤزلاً من (أنّ ومعموليتها) وجب أن يكون العنصر الخبرى له شبه جملة مقدماً عليه تقول: عندي أنك فاضل، ومن أمثلة ذلك في القرآن قوله تعالى: «ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة»^(٤٠). وهذا قيد تركيبى بضبط وروده فى تلك الوظيفة كما نصوا على أنه إذا شغل وظيفة الخبر تحتم أن يكون المبتدأ من أسماء المعانى، فى مقابل أسماء الأعيان، أو الجثث، وحجتهم فى ذلك أن هذا العنصر بتأويل المصدر، والمصدر معنى، ولا يخبر عن أسماء الأعيان بالمعنى. كما منعوا وقوع (أنّ ومعموليتها) صفة لاسم عين معللين ذلك بنفس التعليل السابق من أن فتح الهمزة «يؤدى إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر»^(٤١). وأيضاً نصوا على امتناع وقوع (أنّ ومعموليتها) فى موقع الحال، لأن المصدر المؤول منها ومن معموليتها معرفة، وشرط الحال التنكير، هكذا نص الأزهري فى شرحه على التوضيح^(٤٢). أما الرضى فقد نص على أن المصدر الذى يتبوأ مقعد الحال هو الصريح، لا المؤول به^(٤٣).

٤٠- سررة فصلت. آية ٣٩.

٤١- الشيخ خالد الأزهرى. شرح التصريح على التوضيح: ٢١٦/١. القاهرة دار إحياء الكتب العربية. د. ت.

٤٢- السابق: ٢١٦/١.

٤٣- الرضى، شرح الكافية: ٣٤٩/٢.

كما يذكر ابن يعيش أنه « لا يحسن وقوع (أنّ) المشددة بعد (لعل) إذا كانت طمعاً أو إشفاقاً وهذا أمر مشكوك في وقوعه ، و(أنّ) المشددة للتحقيق واليقين ، فلا تقع إلا بعد العلم واليقين »^(٤٤). وروى عن الأخفش إجازته لذلك « على التشبيه بـ (ليت) ، إذ كان الترجي ، والتمنى متقاربان »^(٤٥) وقد مضى بنا طرف من أقوالهم صور لنا الضوابط الدلالية للأفعال التي تقع (أنّ ومعمولاها) في وظيفة المفعول لها عندما نصوا على وجوب أن تكون من الأفعال الدالة على اليقين والعلم ونحوهما « مما معناه الثبوت والاستقرار ، ليطابق معنياً العامل والمعمول ، ولا يتناقضا »^(٤٦) . ولذا وجدنا سيبريه - والرواية للرضي - يضعف أن يسبق (أنّ) أفعال مثل : أرجو، وأطمع ، وأخشى ، معللاً ذلك بأن « الفعل الذي يدخل على (أنّ) المفتوحة مشددة كانت أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق »^(٤٧) . ولعله من أجل ذلك نص النحاة على أنه " لا يحسن وقوع (أنّ) المشددة بعد (لعل) إذا كانت طمعاً وإشفاقاً ، وذلك أمر مشكوك في وقوعه ، وأنّ المشددة

٤٤- ابن يعيش . شرح المفصل ٨/٨٦ .

٤٥- السابق : ٨/٨٦ .

٤٦- السابق : ٨/٧٧ .

٤٧- الرضي . شرح الكافية : ٢/٢٣٢ .

للتحقيق ، واليقين ... وقد أجاز الأخفش ذلك على التشبيه بـ (ليت) ، إذ كان الترجى والتمنى يتقاربان^(٤٨) . كما سوغ الزمخشري دخول فعل الحسبان على (أنّ) التى للتحقيق بقوله : «حسبانهم لقوته فى صدورهم منزل منزلة العلم»^(٤٩) . ولم يخرج على هذا العرف السائد بينهم إلا الرضى - فيما أعلم - إذ أجاز أن تقع (أنّ) معمولة لأفعال التحقيق ، أو لأفعال الشك أو التمنى ممثلاً لذلك بقوله : شككت فى أنك مسلم ، ورد التعليل الذى ساقه عن جار الله من «أن الفعل الذى يدخل على (أنّ) المفتوحة» مشددة كانت أو مخففة يجب أن يشاكلها فى التحقيق «بقوله» وفيه نظر ، لقوله :

«وما»

وودت ما تغنى الودادة أننى بما فى ضمير الحاجبية عالم

وفى نهج البلاغة : وودت أن أذى فلاناً كان حاضراً ، وكذا فى تعليل المصنف للمنع من ذلك بقوله : لو قلت أتمنى لكان كالمتضاد ، قال : «لأن التمنى يدل على توقف القيام و(أن) تدل على ثبوت خبرة وتحقيقه» ولم يسلم الرضى بهذا التعليل ، لأنه رأى فى المعنى الدلالى لـ(أنّ) رأياً مختلفاً عنهم ، فهو لا يسلم بأن (أنّ) تدل على ثبوت الخبر وتحقيقه ، بل على أن خبرها مبالغ فيه مؤكد ، ومن ثم يصح أن يثبت هذا المؤكد ، نحو قولك ،

٤٩- الزمخشري .الكشاف: ٦٦٤/١ .

٤٨- ابن يعنى .شرح المفصل ٨/٨٦ .

تحقق أنك قائم، وأن ينفي، نحو قولك: لم يثبت أن زيداً قائم. « كما ذكرنا أنه، لو كان بين معنى التمني، ومعنى (أن) تناف، أو كالتنافي لم يجزى لبيت أنك قائم» (٥٠).

ونحن بدورنا لا نسلم برأى الرضى هذا، لما فيه من الخلط والاضطراب، ويتمثل هذا الخلط فيما يلي:

- ١- ما ساقه من جواز وقوعها بعد فعل الشك لا يسلم له، لأنها لم تكن فيه شاغلة لوظيفة المفعول، وإنما كانت مجرورة بحرف الجر، وليس هناك ضابط دلالي، أو سمة تفرعية تمنع وقوع المصدر المؤكّد من (أن) المصدرية، أو (أن) المشددة بعد حرف جر، وإذا فالجهة متفكة.
- ٢- في رده على المصنف، وهو ابن الحاجب قد خلط بين فعلين سماتهما الدلالية متباينة فالمصنف منع وقوع (أن) بعد فعل التمني، لا فعل الراداة الذي احتج به عليه، وهما - فيما أرى - مختلفان دلالياً، ففعل التمني يدل على توقف المعنى - على حد قول ابن الحاجب - أو تعذره - على حد فهمي - وفعل الراداة خاطر يترقب وقوع معموله، أو يرجى حدوثه، وقد يتحقق، ولذا وقع على المصدر المؤكّد من (أن) ومعموليها في البيت، وفي المثل الذي ورد في نهج البلاغة.

٥٠- الرضى. شرح الكافية: ٢/٢٣٢.

٣ - ما ذكره من تفسير دلالي لـ (أن) من أنها تدل على أن خبرها مبالغ فيه مؤكد ، ومن ثم فقد يثبت هذا المؤكد ، وقد ينفي أرد عليه بمثل ما رد به الإمام عبد القاهر من أن فعل العلم والتحقيق حتى فى سياق النفي لا يكون معه إلا المشددة، مع أن النفي لا يثبت العلم ولا يحققه فى الواقع اللغوى معللاً ذلك بقوله : «لأن كونه غير ثابت لمن تحدث عنه لا يخرج عن حقيقته»^(٥١) .

وأخيراً فإن المثال الذى ساقه شاهداً على وقوع (أن) بعد التمنى ليس دليلاً له ، لأنها فيه لم تقع بعد فعل التمنى الذى منعه ابن الحاجب ، بل بعد الحرف (ليت) ووقوعها بعد (ليت) جائز ، بدليل ما سقناه عن الأخفش من إجازة وقوعها بعد (عل) تشبيهاً لها بـ (ليت) . ثم إن مما يؤيد ما أقره النحاة ونحن معهم - من قيد دلالي للأفعال العاملة فى المصدر المؤول من (أن) ومعموليها) تراجع الرضى نفسه عند حديثه عن (أن) المخففة ، مع أن حكم المخففة فى التأكيد والتحقيق حكم الشقيلة - فيما يذكر ابن يعيش «لأن الحذف إنما كان لضرب من التخفيف»^(٥٢) . فقد قصر الرضى الضابط الدلالي نفسه الذى ذكره النحاة للمشددة قائلاً بأنها إذا خفت «تقاصرت

٥١- عبد القاهر المجرانى . كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح: ٤٨٧/٢ .

٥٢- ابن يعيش . شرح المفصل ٧٧/ ٨ .

خطاها ، فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة ، لا تقول عجبت من أن ستخرج ، ولا تقع إلا بعد فعل التحقيق كالعلم ، وما يؤدي معناه كالتبيين والتيقن ، والانكشاف والظهور، والنظر الفكري ، والإيحاء والنداء ، ونحو ذلك ، أو بعد فعل الظن بتأويل أن يكون ظناً متأخياً للعلم^(٥٣) . فهذا النص يبرز في وضوح السمة السياقية للأفعال التي يشغل المصدر المؤول من (أن) المخففة من الثقيلة موقع المفعول فيها ، وهي السمة السياقية لـ (أن) المشددة أيضاً ، ولا فرق بين الاثنين إلا في التخفيف .

وأخيراً ، ماذا عن الضوابط التركيبية لهذا العنصر المصدرى في صورته المخففة ، حيث صار شبيهاً بالعنصر الثنائي الوضع (أن) ، وبخاصة إذا وقع بعد أفعال سماتها الدلالية لا تفيد تحقيقاً ؟ كأفعال الشك والظن والمحسبة ، مثل الأفعال ظننت ، حسبت ، خلت ، شككت ، إذ من المعلوم أن تلك الأفعال لا تثبت على حالة دلالية واحدة ، فقد تجنح صوب التحقيق حيناً ، فتصبح متأخية لأفعال التحقيق ، وصوب الظن أحياناً ، فتتأخى مع أفعال الرجاء والخوف ، ذلك أن معنى الظن - كما يذكر ابن يعيش أن يتعارض دليلان ويتراجع أحدهما دون الآخر ، وقد يقوى المرجح ، فيستعمل بمعنى العلم واليقين ، وقد يضعف ، فيضحى ما بعدها مشكوكاً في وجوده ،

٥٣- الرضى . شرح الكافية: ٢/٢٣٢، ٢٣٣ .

وحيثما يحتمل ألا يكون كأفعال الخوف وأن يكون مثلها ، وعليه فالعنصر
المصدرى المعمول لهذه الأفعال يحتمل الوجهين معاً ، فقد يكون (أن)
المخففة، أو الثنائية الوضع . وللعق فإن النحاة قد وضعوا ضوابط فاصلة
بين العنصرين معلومة ومتداولة بينهم ، ولولا محدودية البحث لعرضت لها ،
كما أنى شعرت أن عرضي لها سيكون من باب التكرار المعيب .

يبقى أن أشير إلى أن المصدر المؤول من (أن ومعموليهما) إذا تبوأ
مقعد الفاعل فإن فعله يشترك مع فعل المصدر المؤول من (أن) الثنائية فى
سماتها الدلالية التى تتسم بسمة (+ حالة انفعالية) مثل الأفعال : أعجب
- أسعد - أغضب - أرضى - سر . كما أن سمة أخرى لها هى سمة (-
شخصى) مثل الأفعال : بلغ - أتى - وصل ، إذ يجنح هذا النوع من
الأفعال عندما يكون فاعلها مصدراً مؤولاً من (أن ومعموليهما) إلى هذه
السمة الجديدة .

العنصر الثالث: (كى):

إن أدنى تأمل للتراكيب التى يرد فيها هذا العنصر المصدرى يهدى
إلى أنه موضوع فى اللغة ليكون حرفاً من أحرف العلة ، وهو فى هذا يحاكي
حرف اللام الذى وضع لهذا المعنى أيضاً ، كما أن من يتأمل التراكيب يتبدى
له أن هذا العنصر التعليلى قد اقتصر على الالتحاق بنمط محدد من

الأفعال، هو ما اصطلح على تسميته بالفعل المضارع الذي يتميز بسمة (+متصرف) مع ملاحظة أن هذا العنصر يؤثر في الفعل بعده تأثيراً وظيفياً، يترتب عليه تحول في علامات الإعراب ينتهي به إلى العلامة الخاصة بالنصب. وهو في هذا يشبه العنصر المصدرى (أن) الثنائي الوضع الذي سبق التنويه عنه، فكلاهما يؤثر في الفعل بعده بتحويله إلى العلامة الإعرابية الخاصة بالنصب، ووجه آخر للشبه بينهما أشار إليه النحاة القدامى، يتمثل في تخلص زمن الفعل بعده للدلالة على الزمن المستقبل، وهذا تحول دلالي، ولاشتراكهما معاً في هاتين الخاصتين حملت (كى) على (أن)، كما أشار إلى ذلك ابن الأنباري^(٥٤)، وابن هشام الذي ذهب إلى أنها تكون بمنزلة (أن) المصدرية معنى وعملاً^(٥٥).

فإذا عرجنا صوب الضوابط النحوية لهذا العنصر التعليلي تبين لنا أن ثمة أقوالاً متباينة من النحاة، تنصب كلها في معين واحد، هو البحث عن العامل الذي كانت له اليد الطولى في نصب الفعل بعدها. حكى هنا الخلاف الرضى^(٥٦)، ويمكننا إيجازه فيما يلي:

٥٤- ابن الأنباري. أسرار العربية ص ٣٢٨.

٥٥- ابن هشام. معنى اللبيب: ١٨٢/١.

٥٦- الرضى. شرح الكافية: ٢٣٩/٢.

- ١ - مذهب الخليل والأخفش أن (كى) فى جميع استعمالاتها حرف جر ، وانتصاب الفعل بعدها بإضمار (أن) ، وقد تظهر ، وهذا الرأى مبنى على مذهب الخليل بأنه لا ناصب للفعل سوى (أن) .
- ٢ - مذهب الكوفيين أنها فى جميع استعمالاتها ناصبة للفعل ، وإذا ظهرت (أن) بعدها فهى إما زائدة ، أو بدل منها .
- ٣ - مذهب البصريين ، وهؤلاء كانوا أكثر إدراكاً وضبطاً لاستعمالاتها من غيرهم ، فقد رأوا أنها تستعمل على ثلاثة أضرب :
- أحدها - أن تكون ناصبة للفعل بنفسها ، وتعد فى تلك الحالة عنصراً مصدرياً يؤول مع مدخوله بمصدر ، ولا تفيد التعليل فى تلك الحالة ، والضابط التركيبى لها هو تقدم حرف اللام عليها فى مثل قولنا : جئتك لكى تعطينى حقى ، وقوله : «لكيلا تحزنونا على ما فاتكم»^(٥٧) . وقد احتجوا على عدم إفادتها التعليل بأنها لو كانت حرف تعليل ما دخل عليها حرف تعليل آخر^(٥٨) .

٥٧- سورة آل عمران . آية ١٥٣ .

٥٨- راجع أبو على النحوى . المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ص ١٩٥ . ١٩٦ . تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوى . بغداد . مطبعة العمانى ١٩٨٣ م . وانظر : الإمام شهاب الدين أبو العباس بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي . الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون : ٢٣٥/٢ . تحقيق الشيخ / على محمد معوض وآخرين . بيروت دار الكتب العلمية ط ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م .

الثانى - أن تكون جارة لا غير ، وتفيد التعليل فى تلك الحالة ،
والضابط التركيبى لها هو اقترانها بـ (أن) الناصبة ، وهنا يكون المصدر
المزول من (أن) ومدخولها مجروراً بـ (كى) وشاهدها :

فقال أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تفر وتخدعنا
الثالث - احتمالها للوجهين معاً، فتكون ناصبة، أو جارة، ولها
ضابطان هما:

أ (أن تأتي مفردة ، دون أن تسبق بلام جر ، أو أن تلحقها (أن) الناصبة ،
كما فى قوله تعالى : « كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم »^(٥٩) ،
فيحتمل أن تكون ناصبة للفعل بنفسها ، وحالتئذ تقدر لام الجر قبلها ،
ويكون المصدر المزول منها ومن مدخولها مجروراً باللام . ويحتمل أن
تكون جارة وتضم (أن) بعدها ناصبة للفعل مؤوكة معه بمصدر مجرور
بـ (كى) .

ب) أن تتوسط بين لام الجر ، وأن المصدرية ، وشاهدها فى ذلك قول الشاعر:
أردت لكيما أن تطير بقرتى فتركها شنا بببدا . بلقع
فمن جعل (أن) هى الناصبة كانت (كى) عنده بدلاً من اللام الجارة ،
والحرف قد يبدل من مثله إذا كان موافقاً له فى المعنى . ومن جعل (كى) هى

٥٩- سورة الحشر . آية ٧ .

الناصبه كانت (أن) بدلاً منها ، لأن «كى بعد اللام بمعنى (أن)»^(٦٠) .
ولا نريد أن نعرض من أقوالهم لأكثر من ذلك لأن مطلوبنا على كل
حال المصدر المؤول ، وهو متوفر فى التركيب ، سواء كان العنصر المصدرى
(كى) ، أو (أن) ، غير أنه إذا كنا فى بحثنا هذا قد ارتضينا المنهج الذى
يفسر تراكيب اللغة بالمعطيات اللغوية لفرداتها نكون حتماً مخالفين لمن زعم
أن (كى) الناصبه بنفسها لا تفيد تعليلاً ، بل إن صلاحيتها تقتصر فقط
على التأويل مع الفعل بعدها بالمصدر ، مثلها فى ذلك مثل (أن) الناصبه
محتجين بأنها لو كانت للتعليل ما دخلت على حرف تعليل آخر . وفى البدء
نحكم على هذا التدليل بأنه خلل فى المنهج ذلك أنهم أجازوا منذ قليل إبدال
الحرف من مثله إذا وافقه معنى ، فلم منعوا ذلك عن (كى) ؟ هل لأن عملها
حينئذ يختلف عن عمل اللام ؟ قد يكون ذلك وارداً ، ولكن القيد الضابط
الذى ساقوه لذلك هو المعنى ، لا العمل . وعموماً فإنى أرى أن وضع (كى)
بعد اللام لا يحاكي وضع (أن) بعدها تماماً ، فهل يستوى قولنا : صليت
لأن أنال رضا الله ، مع قولنا : صليت لكى أنال رضا الله فى القيمة
الدلالية لكل منهما ؟ الحق أن التركيبين مختلفان ، وأن اقتران اللام بـ (أن)
يختلف عن اقترانها بـ (كى) فالأول أفاد معنى العلة دون توكيدها ، و أما

٦٠- الرضى ، شرح الكافية : ٢٤٠/٢ .

الثانى فقد جاء بالعلة مؤكدة بحرفين وضعا للدلالة عليها ، ورأى هذا متفق مع الكوفيين الذين نصوا على أن مجئ (كى) بعد اللام إنما هو توكيد لها .
ومن هذا العرض للوصف التركيبى لـ (كى) يتبين أننى لم أتطرق -
كما لم يفعل النحاة ذلك أيضا - إلى أى ضابط دلالى للأفعال التى تتصل بـ (كى) . ويبدو أن ذلك كان مقصودا منهم ، كما أنه مقصود منى على كل حال، ويعود ذلك إلى أن كل فعل صالح فى ذاته ، لأن يكون علة ، أو غرضا ، يستوى فى ذلك الأفعال التى تتسم بسمة (±حالة) ، أو (±عمل) ، أو (±شخصى) ، وهلم جرا ، والأمر كذلك بالنسبة إلى الفعل المعلل قبلها .

العنصر الرابع: (اللام):

والضابط التركيبى لوقوع اللام حرفا مصدريا - عند من يرى ذلك - هو اتصالها بمعمول فعلى الإرادة والأمر ، ومشتقاتهما على أن يكون مدخولها فعلا مضارعا منصوبا بها ويحتم ذلك بالطبع أن يتصل الفعل باللام ، فلا يفصل عنه بـ (أن) ، أو (كى) المصدريتين . ومن نماذج ذلك قوله تعالى:

{ يريد الله ليبين لكم } (٩١) .

٩١- سورة النساء. آية ٢٦.

{ ولكن يريد ليظهركم }^(٦٢) .

{ وأمرنا لنسلم لرب العالمين }^(٦٣) .

وللحق فقد سبق أن عرضت لهذا العنصر في دراستي للماجستير ،
وكانت متعلقة بكتاب اللامات للهروى ودراسته في ضوء لامات القرآن
الكريم ، وكان مما عرضته من آراء النحاة آتخذ يتلخص في رأيين : -

الأول - ذهب أصحابه إلى أنها للتعليل ، وأن مفعول فعلى الإرادة
والأمر محذوف ، ومن هؤلاء الأخفش - في أحد قولييه - والزجاج وابن
خالويه والزجاج وأبو حيان ، وقد ذكر هذا الأخير صراحة أنه لا يجوز أن يكون
متعلق الإرادة والأمر الفعل بعد اللام ، لأنه يؤدي إلى تعدى الفعل لمفعوله
المتأخر عنه بواسطة اللام ، وإلى إضمار (أن) بعد لام ليست لام الجحود ،
ولا لام (كى) ، وكلاهما لا يجوز عند البصريين^(٦٤) .

الثاني - ذهب أصحابه إلى أن هذه اللام في موضع (أن) ، وقصر
عليها هذا المعنى بعد الفعلين (أراد) ، و (أمر) ومشتقاتهما ، ومن ذهب
إليه الفراء ، وتبعه الهروى ، ونسب الزجاج هذا الرأي للكوفيين عامتهم .
ويستشهد الفراء لصحة رأيه بأن اللام إنما صلحت في موضع (أن) في أردت

٦٢- سورة المائدة. آية ٦.

٦٣- سورة الأنعام. آية ٧١.

٦٤- أبو حيان النحوى. تفسير البحر المحيط: ٢٢٥/٣.

وأمرت لأنهما يطلبان في المستقبل ، ولا يصلحان مع الماضي ، ألا ترى أنك تقول «أمرتك أن تقوم ، ولا يصلح أمرتك أن قمت . فلما رأوا (أن) في غير هذين الموضعين تكون للماضي والمستقبل استوثقوا لمعنى الاستقبال بـ (كى) ، وباللام التي في معنى (كى)»^(٦٥) . وقد أثبت للام هذا المعنى أيضا بعد الأفعال المشبهة لـ (أردت ، وأمرت) مستشهدا بقول الشاعر :

أحاول إعناتى بما قال أم رجسا ليضحك منى أو ليضحك صاحبه

يقول : «والكلام رجسا أن يضحك منى»^(٦٦) . أما الزمخشري فقد تأرجح في المسألة فمرة أثبت أن اللام للتعليل^(٦٧) ، وأخرى يثبت أنها بمعنى (أن)^(٦٨) ، وثالثة يذكر أنها للتعليل ، ولا يبعد فيها الوجه الثانى ، إذ أجاب من سأله إن كان قوله تعالى: «ولتكملوا العدة»^(٦٩) معطوفا على اليسر في قوله: «يريد الله بكم اليسر فقال: لا يبعد ذلك»^(٧٠) . وحتى

٦٥- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء . معانى القرآن: ٢٦١/١ ، ٢٦٢ . تحقيق أحمد يوسف

نجاتى ومحمد على النجار . القاهرة . الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر . ١٩٥٥م .

٦٦- السابق: ٢٦٢/١ . وانظر: د. أحمد علم الدين الجندى . من تراث لغوى مفقود مكة

المكرمة . مطبوعات جامعة أم القرى . ١٤١٠ هـ .

٦٧- الزمخشري . الكشاف: ٣٧/٢ .

٦٨- السابق . ٥٠١/١ .

٦٩- سورة البقرة . آية ١٨٥ .

٧٠- الزمخشري . الكشاف: ٢٢٨/١ .

الزجاج الذي أنكر هذا الرأي من الكوفيين نجده يثبت أنها بمعنى (أن) في موضع آخر من كتابه^(٧١) .

تلك هي أبرز الآراء التي ذكرها أصحابها حول هذا العنصر اللغوي ، وإذا أخذنا بقول الفراء ومن تبعه فإن اللام تكون حرفاً مصدرياً بعد فعلى الإرادة والأمر ، وتكون بمعنى (أن) وتقوم مقامها في تقييد الفعل بعدها بالاستقبال ، وتأويله بالمصدر . غير أن السمة المميزة لها عن (أن) تنصب على إرادة التوكيد لدخولها ، بخلاف (أن) التي لا تؤدي هذا المعنى ، وقد أشار إلى ذلك الزمخشري عندما نص على أن اللام جاءت مؤكدة لإرادة التبيين^(٧٢) .

وقد سبق أن أيدت هذا الرأي مدلاً على صحته بدليلين ، أسوقهما هنا بنصهما :

١ - العطف على اللام ، ومعمولها به (أن) ومعمولها ، وذلك في قوله تعالى : « وأمرنا لنسلم لرب العالمين وأن أقيموا الصلاة »^(٧٣) ، فالفعل أمرنا قد وقع على الاثنين ، وأن مراده الاثنان : الاسلام وإقامة الصلاة معا ، ودخول اللام في « لنسلم » يجعلها أكثر تأكيداً من مدخول (أن)

٧١- الزجاج. معاني القرآن وإعرابه : ٢٨٥/٢ .

٧٢- الزمخشري . الكشاف : ٥٠١/١ .

٧٣- سورة الأنعام . آيتنا : (٧١ ، ٧٢) .

وهو إقامة الصلاة . وقد قال الزمخشري « فإن قلت علام عطف قوله : و
أن أقيموا ، قلت هو على موضع (نسلم) ، وكأنه قيل : وأمرنا أن
نسلم وأن أقيموا^(٧٤) .

٢ - عطفها مع مدخولها على المفعول الصريح في قوله تعالى : « يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما
هداكم » والمعنى المراد من الآية - والله أعلم - « يريد الله بكم اليسر
وإكمال العدة »^(٧٥) .

العنصر الخامس : (الذي)

الضابط النحوي لهذا العنصر اللغوي أنه اسم موصول يقع على كل
مذكر من العقلاء وغيرهم ، كذا ذكر ابن يعيش^(٧٦) ، غير أن هذا الضابط
النحوي كانت تنقصه النظرة الشاملة للتراكيب ، إذ نددت عنه بعض التراكيب
التي لم تصدق على هذا الضابط الموضوع من قبل النحاة ، فقد وجدناه في
بعض التراكيب واقعا على غير المفرد ، ولم يقتصر ذلك على لغة الشعر
المقيدة بضوابط الوزن والقافية ، بل وجدنا ذلك واقعا في التراكيب القرآنية

٧٤- الزمخشري .الكشاف : ٣٨/٢ .

٧٥- د . طه محمد الجندي . كتاب اللامات للهروي تحقيق ودراسة في ضوء لامات القرآن

الكريم ص ٢٧١ .رسالة ماجستير بدار العلوم .

٧٦- ابن يعيش . شرح المفصل ١/١٣٩ .

ومن أمثلة ذلك شاهد سيبويه فى الكتاب :

وإن الذى حانت بفلج دماؤهم

هم القوم كل القوم يا أم مالك^(٧٧)

وقوله تعالى: { وخضتم كالذى خاضو }^(٧٨)

وقوله تعالى : { والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون }^(٧٩)

وقوله تعالى : { والذى قال لوالديه أف لكما .. أولئك الذين حق عليهم

القول }^(٨٠) .

فمن البين فى هذا التراكيب أن الضمير العائد على (الذى) كان مجموعاً فى البيت ، وفى آية التوبة ، كما أشير إليه بالاسم الموضوع للجمع أيضاً (أولئك) فى الآيتين الأخيرتين ، ولا شك أن ذلك مناقض للمضابط النحوى لهذا العنصر اللغوى . وبالطبع لم يقف النحاة مكتوفى الأيدى ، بل لجأوا إلى التأويل مطيبتهم فى مثل هذه المواقف وكان من جراء ذلك كم متراكم من الأقوال المتناثرة^(٨١) حول الدلالة اللغوية لهذا العنصر ، وكان من

٧٧- سيبويه ، أبويش عمرو بن عثمان بن قنبر . الكتاب: ١/١٨٧ . تحقيق عبد السلام هارون
القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م .

٧٨- سورة التوبة . آية ٦٩ .

٧٩- سورة الزمر . آية ٣٣ .

٨٠- سورة الأحقاف . آيتا ١٧ ، ١٨ .

٨١- انظر عرضاً مفصلاً لهذه الآراء فى رسالتى للدكتوراه . ظاهرة المطابقة النحوية فى ضوء
الاستعمال القرآنى ص ٤٢ - ٤٨ . مخطوط بنار العلوم .

جملة ما ذكره في هذا الصدد رأى أجاز جعلها حرفا مصدريا ، يؤول مع مدخوله بمصدر ، ذكر هذا العكبرى في التبيان مفسرا البنية التحتية لقوله تعالى: «وخضتم كالذى خاضوا» قائلا : أى كخوضهم^(٨٢) . ووصفه بأنه نادر . كما ذكر هذا الرأى أيضا السيوطى فى حديثه عن تقارض اللفظين ، أى إعطاء كل واحد منهما حكم صاحبه ، فبين «أن (الذى) و (أن) المصدرية يتقارضان ، فتقع الذى مصدرية» ، وذكر أن هذا الرأى قال به يونس والفراء والفارسي ، وارتضاه ابن خروف ، وابن مالك^(٨٣) . وما قدمته من نصوص يجعلنى أميل إلى القول بموصلية (الذى) ، لا بحرفيته وجعله مصدريا ، بل هو اسم موصول عام ، له لفظ ومعنى ، لذا يمكن أن يعرود الضمير عليه مفردا إذا روعى فيه جانب اللفظ ، كما يمكن أن يراعى معناه فيعرود الضمير إليه مجموعا ، وهو فى كلا الاستعمالين اسم موصول ، لا حرف مصدري ، والرأى القائل بحرفيته رأى قاصر ، لم يكن وليد نظرة عامة للتراكيب اللغوية .

- ٨٢- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى - التبيان فى إعراب القرآن: ٦٥١/٢ تحقيق على محمد الجاوى - القاهرة - عيسى البابى الحلبي وشركاه.
٨٣- جلال الدين السيوطى . الأشباه والنظائر: ١٣٩/١ ، ١٤٠ . القاهرة . دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع . ط ١٤٠٤ . ١٩٨٤ م .

العنصر السادس: (لو):

أقر فريق غير قليل من نحائنا القدامى صلاحية هذا اللفظ ليكون عنصرا مصدريا ، غير أنهم حددوا تلك الصلاحية له في تراكيب محددة ، وكان الحق معهم ، لأن الفريق الثانى الذى لم يقر لها بتلك الصلاحية أو كوا تلك التراكيب تأويلات متكلفة ، لا تتفق مع منطق اللفظة ، ولا روحها . والضابط النحوى لوقوع (لو) حرفا مصدريا بينه الرضى^(٨٤) عندما نص على أنها تكون كذلك إذا وقعت بعد فعل يفهم منه معنى التمنى . وقد كان ابن هشام أكثر تحديدا من الرضى عندما ذكر أنها تكون مصدرية إذا وقعت بعد الفعلين (ودّ - يودّ) ، نحو قوله تعالى : «ودوا لو تدهن»^(٨٥) و «يود أحدهم لو يعمر»^(٨٦) ، بل وجدنا من هو أكثر تحديدا لها من ابن هشام ، ذلك الذى نظر إلى الدلالات المتعددة لهذا الفعل (ودّ) ، فهو إما أن يكون بمعنى (تمنى) ، أو (أحب) فقصر استعمال (لو) المصدرية بعد المفهمة للتمنى بوضع هذا الرأى ما جاء فى الدر مرويا عن أبى مسلم الأصبهاني فى قوله : «إذا كانت (ودّ) بمعنى (تمنى) فيستعمل معها (لو) و (أن) ، وربما جمع بينهما ، فيقال : وددت لو أن فعلت ، وحكى عن الراغب قوله : «إذا كان

٨٤- الرضى .شرح الكافية : ٣٨٧/٢ .

٨٥- سورة القلم .آية ٩ .

٨٦- سورة البقرة .آية ٩٦ ، وانظر :ابن هشام ،مغنى اللبيب ٢/٢٦٥ .

بمعنى أحب لا يجوز إدخال (لو) فيه أبداً^(٨٧) . وفى هذا الصدد لا ينبغي أن يشكل علينا دخول (أن) على (لو) فى حديث أبى مسلم السابق ، لأننا سقنا عنهم أنفاً إجازتهم إبدال الحرف من مثله ، إذا كان موافقاً له فى المعنى.

وقد ساق لنا هذا الفريق من المثبتين لها هذا المعنى من الأدلة والبراهين ما يؤكد صحة مذهبهم ، فهذا العكبرى فى التبيان يذكر لنا دليلين للتفريق بين (لو) التى تقع مصدرية ، والتى تكون للشرط ، أحد هذين الدليلين دلالي ، والآخر تركيبى ، يقول «لو يعمر» ، (لو) هنا بمعنى (أن) الناصبة للفعل ، ولكن لا تنصب ، وليست التى يمتنع بها الشئ لامتناع غيره ، وبدلك على ذلك شيان: أحدهما: أن هذه يلزمها المستقبل ، والأخرى معناها فى الماضى ، والثانى : أن يرد يتعدى إلى مفعول واحد وليس مما يعلق عن العمل ، فمن هنا لزم أن يكون (لو) بمعنى (أن)^(٨٨).

وإذن فالرأى مع جواز وقوعها مصدرية فى هذه التراكيب ، وذلك لاتفاقها مع غيرها من العناصر المصدرية الأخرى فى أن الفعل الذى يعمل فيها وفى مدخولها فعل قلبى من تلك الأفعال التى تتسم بسمة (+ حالة) ولعل ذلك يعود إلى أنها تستخدم بمعنى التمنى الذى هو شئ يهجس فى

٨٧- السمين الحلبى . الدر المنصون : ١٣١/٢ .

٨٨- العكبرى . التبيان فى إعراب القرآن : ٩٦/١ .

القلب يقدره المتمنى - على ما يذكر ابن يعيش^(٨٩) . ثم إن فى الأخذ بهذا القول سلامة من التكلف الذى تأوله المانعون ، إذ تأولوا مفعولا للفعل (ود - يود) محذوفاً ، كما تأولوا جواباً لـ (لو) محذوفاً أيضاً ، وتقديرهما فى قوله تعالى : « يود أحدهم لو يعمر » يود أحدهم طول التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك^(٩٠) . وبين مدى التكلف فى هذا التأويل ، حتى إن كثيراً من نحويينا القدامى وصفوه بذلك ، منهم ابن هشام الذى عقب على حذف مفعول الفعل ، وجواب (لو) بقوله : « ولا خفاء بما فى ذلك من التكلف » . وقد وجدت هذا رأى نفسه من الشهاب والصبان والحضرى^(٩١) .

وإذا كنا قد خلصنا إلى جواز وقوع (لو) مصدرية بعد ما يفيد معنى التمنى من الأفعال : ودّ - يودّ فإننا لا نوافق ابن هشام فيما ذهب إليه من جواز وقوعها مصدرية بعد أفعال لا تتسم بهذه السمة ممثلاً لها بقول قتيلة :
ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المفيظ المحتق

٨٩- ابن يعيش . شرح المفصل : ١١/٩ .

٩٠- راجع : الشيخ خالد الأزهرى . شرح التصريح : ٢٥٥/٢٠ والسمين الحلبي . الدار المصرون : ٣٠٩/١ .

٩١- راجع . الشهاب حاشيته على تفسير البيضاوى : ٢٢٨/٨ : بيروت . دار صادر . دون تاريخ ، والصبان . حاشيته على شرح الأشموني : ٣٥/٤ . القاهرة دار إحياء الكتب العربية . دون تاريخ والحضرى حاشية الحضرى : ١٢٧/٢ . دار إحياء الكتب العربية . دون تاريخ .

وقول الأعشى :

وربما فات قوما جل أمرهم من التانى ، وكان الحزم لو عجلوا

وقول امرئ القيس :

تجاوزت أحراساً عليها ومعشراً علي حراساً لو يسروني مقتلى

ويمكن تفسيرها في تلك الأبيات بأنها حرف تم ، وهو من

المعاني التي أوردها ابن هشام لها مثلاً لذلك بقوله تعالى : { فلو أن لنا

كرة }^(٩٢) ، أي فليت لنا كرة . وقد ساق ابن هشام^(٩٣) عن الضائع بأن (لو)

التي للتمنى قسم قائم برأسه لا تحتاج إلى جواب .

العنصر السابع : (ما) :

إن نظرة متأملة للتراكيب التي يرد فيه هذا العنصر اللغوي ترينا أنه

صالح في لفظه لأن يحمل دلالات متنوعة نتيجة لتنوع المعاني التي

يحملها في التركيب الواحد ، ولذا وجدنا الكثير من نحائنا يقرون بصلاحيته

هذا اللفظ ليكون موصولا ، أو نكرة موصوفة ، أو حرفا مصدريا ، كل هذا

في التركيب الواحد .

وقد وجدنا على الجانب الآخر من يثبت لها معنى الموصولية ، وينفى

٩٢- سورة الشعراء . آية ٢-١ .

٩٣- ابن هشام . مغنى اللبيب : ١/٢٦٦ ، ٢٦٧ .

عنها معنى المصدرية محتجا لصحة دعواه بالطبيعة الدالية لها في التراكيب . فهذا الأخفش - فيما ينقله عنه ابن يعيش^(٩٤) - (يرى أن ما) لا تكون إلا اسما ، فإن كانت معرفة فهي بمنزلة الذي عنده ، والفعل في صلتها ، وإن كانت نكرة فهي في تقدير شيء ، فالفعل بعدها صفة ، وفي كلا الحالين لا بد من عائد يعود عنده إليها . ومن هذا المنطلق يجيز أعجبنى ما صنعت ، بتقدير صنعته ، ولا يجيز أعجبنى ما قمت ، لأن الفعل غير متعد ، فلا يصح تقدير ضمير فيه ، ولا يجوز عنده أيضا : أعجبنى ما ضربت زيدا ، لأن الفعل قد استوفى مفعوله ، فلا يصح تقدير ضمير مفعول آخر فيه . وقد أيد الأخفش في دعواه هذه السهيلي ، فألفيناه ينكر الإقرار بكونها مصدرية ، ولا تكون عنده إلا موصولة ، غير أن الأخفش انطلق في دعواه من مقدمات تركيبية ، تعود إلى وجوب عود ضمير إليها . أما السهيلي فقد انطلق من مقدمات دلالية ذاهبا إلى أنها لا يجوز أن توجد إلا موصولة ، لأنه لا يعقل معناها إلا بالصلة ولا يجوز أن توجد إلا واقعة على جنس تتنوع منه أنواع ، لأنها لا تخلو من الإبهام أبدا ، ولذا كان في لفظها ألف آخرة ، لما في الألف من المد والاتساع في هواء الفم مشاكلة لاتساع معناها في الأجناس^(٩٥) . ثم رد على من زعم من النحويين أن

٩٤- ابن يعيش . شرح المفصل : ١٤٢/٨ .

٩٥- السهيلي . نتائج الفكر : ١٨٠ .

(ما) هي التي تكون مع الفعل بمنزلة (أن) مع الفعل بتأويل المصدر فقال " وليس كما ظنوه ، ألا ترى أنك لا تقول يعجبني ما تجلس كما تقول يعجبني أن تجلس ، وأن تخرج وأن تقعد ، ولا تقول في هذا كله (ما) ^(٩٦) . وعلل صحة مذهبه بما ذكره من كون (ما) اسما مبهما ، لا تقع إلا على جنس تختلف أنواعه ، ومن ثم فلا تقول "يعجبني ما جلست / وما انطلق زيد ، فهذا غث من الكلام لخروج (ما) فيه عن الإبهام ، ووقوعها على ما لا يتنوع من المعاني ^(٩٧) . وقد دفعه هذا الرأي إلى تفسير التراكيب التي يوحى ظاهرها بخصوصية الفعل ، لا عمومها فحاول رده فيها إلى العموم ، ففى قوله تعالى « ذلك بما عصوا » ^(٩٧) يذكر أن المعصية تختلف أنواعها ويقول : « فهو كقولك : لأعاقبك بما ضربت زيدا ، وبما شتمت عمرا ، أوقعتهما على الذنب ، والذنب مختلف الأنواع ، ودل ذكر المعاقبة والمجازاة على ذلك ، فكأنك قلت لأجزينك بالذنب الذي هو ضرب زيد ، أو شتم عمرو ، ف (ما) على بابها غير خارجة عن إبهامها » ^(٩٨) .

ولكى يفر من جعلها مصدرية إذا اقترنت بحرف الجر ذهب إلى أنها كافة لهذا الحرف مهيئة له للدخول على الفعل ، ففى قولهم : « اجلس كما

٩٦- السابق: ١٨٦ .

٩٧- سورة البقرة . آية ٦١ .

٩٨- السهيلي . نتائج الفكر : ١٨٦ ، ١٨٧ .

جلس زيد ، وصلوا كما رأيتهم على أصلى ، فقد ظن أكثر الناس أنها بمعنى المصدر هنا ، وقد تبين فساد هذا المذهب ، لأن الفعل هذا خاص غير عام ، ولكنها كائفة للخافض مهينة لكاف التشبيه أن يقع بعدها الفعل»^(٩٨) .

وأود قبل الرد على صاحبي هذا الرأي أن أعرض للمثبتين لـ (ما) معنى المصدرية . وهم جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه . كما يحكى صاحب شرح المفصل^(٩٩) - فعنده يستوى قولنا : أعجبنى ما صنعت ، بقولنا : أعجبنى أن قمت ، ولا تحتاج فى مثل هذا المثال إلى ضمير يعود إليها ، لأنها فى تلك الحالة حرف ، والضمير لا يعود إلى حرف فى أرجح الأقوال . ويؤيد ابن يعيش هذا المذهب مستدلا بقوله تعالى : «ومما رزقناهم ينفقون»^(١٠٠) فيبين أنها لو كانت «اسما للزم أن يكون فى الجملة بعدها ضمير ، ولا ضمير فيه ، ولا يصح تقدير ضمير ، لأن الفعل قد استوفى مفعوله»^(١٠١) ثم يعرض للمواطن التى يكون العائد فيها ضمير نصب متصلا محذوفا ، فعنده أن (ما) فى مثل هذه التراكيب يمكن جعلها موصولة على تقدير حذف العائد ، ويمكن جعلها مصدرية على اعتقاد عدم وجود عائد

٩٨- السهلى . نتائج الفكر : ١٨٧، ١٨٦ .

٩٩- ابن يعيش . شرح المفصل : ١٤٢/٨ .

١٠٠- سورة البقرة . آية ٣ .

١٠١- ابن يعيش . شرح المفصل : ١٤٢/٨ .

« فأنت تقول أعجبنى ما صنعت ، وسرني ما لبست ، ويكون ثم عائد على معنى صنعته ولبسته ، ولا يعود الضمير إلا على اسم ، قبيل : متى اعتقدت عود الضمير إلى (ما) كانت اسماً لا محالة ، ومتى لم تعتقد ذلك فهي حرف»^(١٠٢) .

إن المرتكز الذي عول عليه ابن يعيش - ونحن معه - في صحة دعواه هو دليل تركيبى محض يتمثل في وجود ضمير عائد على (ما) أو عدم وجوده، فإن وجد الضمير العائد فهي اسم لا محالة ، وإلا فهي حرف مصدرى، ولذا ذهب إلى القول بمصدريتها في قوله تعالى : « وضائق عليهم الأرض بما رحبت»^(١٠٣) . لأنه ليس في صلتها عائد ، والفعل لازم ، ولا يتعدى ، ولا يصح إلحاق الضمير به^(١٠٤) ، كما أنها موصولة في قوله تعالى : « فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه»^(١٠٥) ، وذلك لعود الضمير في (به) عليها^(١٠٦) .

ويجوز فيها الوجهان في قوله تعالى : « فالصالحات قانتات

١٠٢- السابق: ١٤٣، ١٤٢/٨ .

١٠٣- سورة التوبة . آية ١١٨ .

١٠٤- ابن يعيش . شرح المفصل: ١٤٣، ١٤٢/٨ .

١٠٥- سورة البقرة . آية ١٠٢ .

١٠٦- انظر : العكبري . التبيان في إعراب القرآن: ١٠٠/١ .

حافظات للغيب بما حفظ الله» (١٠٧) ، يقول الزجاج في تأويلها : « تأويله - والله أعلم - بالشئ الذى يحفظ أمر الله ، ودين الله ، ويحتمل أن يكون على معنى بحفظ الله» (١٠٨) .

فالزجاج قد أجاز فيها الوجهين لاحتمالهما فى تفسير البنية التحتية لها ، فإن كانت موصولة فالبنية التحتية لها هى بالشئ الذى يحفظ أمر الله ، وإن كانت مصدرية فالبنية التحتية لها على معنى بحفظ الله . أما ردنا على الأخفش والسهيلي فيعتمد على ضوابط دلالية ، وأخرى تركيبية ، أما التفسير الدلالى فقد ذكره ابن هشام عند تناوله لقوله تعالى : « ليجزيك أجر ما سقيت لنا» (١٠٩) . فيذكر أن (ما) فى الآية لا تكون بمعنى الذى - كما ذكر السهيلي «لأن الذى سقاه لهم الغنم ، وإنما الأجر على السقى الذى هو فعله ، لا على الغنم ، فإن ذهبت تقدر أجر السقى الذى سقيته لنا فذلك تكلف لا محوج إليه» (١١٠) ، وبمعنى ذلك القول بواضح العبارة أن القول بجعل (ما) موصولة يفضى إما إلى معنى يخالف المراد من الآية ، إذ يذهب الأجر إلى الغنم ، لا إلى السقى الذى هو

١٠٧- سورة النساء . آية ٣٤ .

١٠٨- الزجاج . معانى القرآن وإعرابه ٤٧/٢ .

١٠٩- سورة القصص . آية ٢٥ .

١١٠- ابن هشام . معنى اللبيب: ٣٠٤/١ .

فعله ، وإما إلى تكلف بعيد لا حاجة نبي الآية إليه ما دام يمكن حملها على المعنى القريب المفاد من تفسير (ما) و مدخولها بالمصدر ، والمعنى ليجزبك أجر السقى .

أما الضابط التركيبي الذي يمكن الرد به على السهيلي فيتمثل في هذا القول من ابن القيم حين ذكر أنه لا يشترط في كونها مصدرية ما ذكر من الإبهام ، بل تقع على المصدر الذي لا تختلف أنواعه ، بل هو نوع واحد «ولو أنك قلت في الموضع الذي منعه ، هذا بما جلست وهذا بما نطقت كأن حسناً غير غث ، ولا مستكره ، وهو المصدر بعينه ، فلم يكن الكلام غثاً بخصوص المصدر ، وإنما هو بخصوص التركيب»^(١١١) .

وهذا الرد يعتمد إلى حد كبير على طبيعة العنصر اللغوي الذي يسبق (ما) فإذا كان هذا العنصر حرف جر جاز وقوع (ما) المصدرية على الفعل الذي تختلف أنواعه ، وعلى ما كان نوعاً واحداً . أما إذا كان هذا العنصر فعلاً يشكل مع (ما) ومدخولها علاقة إسنادية يكون فيها المصدر المؤول منها فاعلاً فإن الأمر مختلف ، إذ يتطلب ذلك غطاً من الأفعال له سمات خاصة به تميزه عن غيره من الأفعال الأخرى ، واستدل على أن الغثاثة التي استشعرها السهيلي لم تكن بخصوص تفسير (ما) بالمصدرية ، بدليل أننا

١١١- ابن قيم الجوزية . بدائع الفوائد : ١/١٥٧، ١٥٨ .

لو أبدلنا (الذى) بـ (ما) فى المواطن التى استكرهها لاستشعرنا الغشائة نفسها : « وأنت لو قلت يعجبني الذى يجلس لكان غشاً فى المقال»^(١١٣) .

ومن ثم يمكننا أن نستنتج ضابطاً تركيبياً يقيّد تواتر ورود (ما) مصدرية ، سواء دخلت على فعل متعدد الأنواع ، أو كان دالاً على حدث واحد معين ، وهو أن يسبقها عنصر من العناصر الجارة ، وتكون هى والفعل بعدها عبارة عن حالة مسببة لما قبلها . كما فى قوله تعالى :

« ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون»^(١١٣) .

« ولتكبروا الله على ما هداكم »^(١١٤) .

« لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم»^(١١٥) .

« سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا بالله»^(١١٦) .

ففى الآيات دخلت (ما) على فعل متنوع الدلالة مثل كسب القلوب ، وعلى ما هو أحادى الدلالة مثل المعصية والإشراك بالله . يقول صاحب الدر فى معرض تناوله لقوله تعالى : [لا يؤاخذكم الله باللغو] و (ما) يجوز فيها ثلاثة أوجه أظهرها أنها مصدرية ، لتقابل المصدر وهو اللغو أى

١١٢- السابق: ١٥٩/١ . ١١٣- سورة البقرة . آية ٦١ .

١١٤- سورة البقرة . آية ١٨٥ .

١١٥- سورة البقرة . آية ٢٢٥ .

١١٦- سورة آل عمران . آية ١٥١ .

لا يؤاخذكم باللغو ، ولكن بالكسب^(١١٧) ، كما رجع كونها مصدرية في الآية الثانية مفسراً البنية التحتية لها بقوله « أى على هدايته إياكم »^(١١٨) ، والأمر نفسه كان من صاحب الكشاف^(١١٩) .

أما عندما تقع (ما) في تركيب لغوي ، تزول فيه مع مدخولها بمصدر محقق للحدث السابق عليها ، أى تشكل علاقة إسنادية تكون فيها في موقع الفاعل ، فإن ثمة ضوابط محددة ينبغي توفرها في كلا الفعلين ... السابق عليها ، وهو الذى تشكل معه العلاقة الإسنادية ، والتالى لها الذى تتأول معه بالمصدر .

وعن هذا الذى تتأول معه بالمصدر يجب أن يكون من حقل الأفعال الدالة على عموم المصدر ، لا خصوصه ، أى يكون من الأفعال المختلفة الأنواع - على حد قول السهيلي - ذلك لأن (ما) اسم مبهم ، فلا يصح وقوعه إلا على جنس تختلف أنواعه "فإن كان المصدر مختلف الأنواع جاز أن تقع عليه ، ويعبر بها عنه كقولك : يعجبني ما صنعت ، وما فعلت ، وكذلك تقول ما حكمت ، لأن الحكم مختلف أنواعه ، وكذلك الصنع والفعل والعمل ، فإن قلت : يعجبني ما جلست ، وما انطلق زيد كان غشاً من الكلام

١١٧- السمين الحلبي . الدر المصون : ٢/ ٥٥٠ .

١١٨- السابق : ١/ ٤٧٠ .

١١٩- الزمخشري . الكشاف : ١/ ٤٠٢ ، ٢/ ١٤٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٩ .

لخروج (ما) عن الإبهام ، ووقوعها على ما لا يتنوع من المعانى «(١٢٠)» .
ولتوضيح ذلك نقف أمام المثالين اللذين ساقهما :

= يعجبنى ما صنعت .

= يعجبنى ما جلست .

إذ يلاحظ لأول وهلة أن الجملتين متوافقتان فى البنية السطحية وذلك من حيث عدد العناصر المكونة لكل منهما ، وترتيبها ، بيد أن الجملة الأولى جملة أصولية مقبولة معنى ومبنى ، بينما الجملة الثانية جملة غير أصولية ، وغير نحوية .ومرد ذلك إلى أن الفعل الذى ركبت معه (ما) ، وتأول معها بالمصدر فعل ذو سمة دلالية يختلف عن الفعل فى الجملة الأولى ، من حيث صلاحية الأول للدلالة على معان متنوعة تناسب الإبهام الذى وضعت له (ما) ، بخلاف الفعل فى التركيب الثانى الذى هو من زمرة الأفعال ذات الدلالة الخاصة الأحادية الجانب ، لا المتنوعة المعانى ، ومن ثم يمكننا أن نستنبط القاعدة التالية:

تقع (ما) المصدرية مع مدخولها فى موقع الفاعل إذا كان الفعل الذى تتأول معه بالمصدر من الأفعال ذات الدلالة المتنوعة التى تضى على التركيب نوعاً من الإبهام الذى يتناسب مع الأصل اللغوى لـ (ما) المصدرية .

١٢٠- السهلى . نتائج الفكر : ١٨٦ .

فإذا اقترنا من زمرة الأفعال التي تسبق (ما) المصدرية المثبوتة لموقع الفاعل لتلك الأفعال تبدى لنا أن تلك الأفعال لا توجد بصورة عشوائية ، بل يخضع تواجدها في هذا الموقع إلى ضوابط دلالية تميز نوعاً معيناً من الأفعال دون غيره، إذ يتبين أن المجال الذي يميز هذا النوع من الأفعال هو انتماؤها إلى حقل الأفعال الدالة على حالة نفسية انفعالية كتلك التي تدل على الغضب والحزن والفرح والإعجاب والرضا والإساءة ، وغيرها ، وهي في ذلك تشترك مع باقى العناصر المصدرية من أن فعلها يتميز بسمة (+حالة). أما الأفعال الدالة على سمة (+عمل) فلا مجال لها هنا ، ولتوضيح ذلك نحاول الاقتراب من هذين المثالين :

= يفضبنى ما فعل الشرطى بالبرىء .

= يضربنى ما فعل الشرطى بالبرىء .

فمع أن ثمة توافقاً بين الجملتين في البنية السطحية لهما فإننا نحكم لأول وهلة بأصولية الجملة الأولى ، وقبولها من المستمع العربى ، وعدم أصولية الجملة الثانية ، ورفضها من قبل المستمع العربى ، وما ذلك إلا لأن الفعل فى الجملة الثانية من زمرة الأفعال التى تنسم بسمة (+ عمل) وهى من الأفعال التى لا تتفق دلالياً مع العناصر المصدرية التى تكون فى موقع الفاعل .

بقى أن نشير إلى ضابط يتحتم توفره فى كل الأفعال التى تدخل

عليها (ما) ، وتتاوّل معه بالمصدر وهذا الضابط قد أوجبه نحائنا القدامى ، وقد سبق أن أشرنا إليه ، وهو وجوب اتصالها بفعل متصرف ، «إذ الذى لا يتصرف لا مصدر له ، حتى يزول الفعل مع الحرف به»^(١٢١) ويغلب أن يكون ماضى اللفظ مثبتا ، ويقل أن يكون مضارعا ، ونص الرضى على أنه لا يكون أمرا باتفاق^(١٢٢) . أما اتصالها بالأسماء ، فهو أمر من الندرة بمكان ، وقد مثل لذلك ابن يعيش بقوله : «يعجبني ما أنت صانع ، أى صنعك»^(١٢٣) .

وأخيرا فثمة أمر دلالى يتعلق بـ (ما) ، ذلك هو إمكانية تفسير البنية التحتية لها مع مدخولها بمصدر مضاف إلى الظرف ، وأطلقوا عليها (ما) المصدرية الظرفية ، وسماها ابن هشام بالمصدرية الزمانية معللا ذلك بقوله : «ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه»^(١٢٤) فإن الزمان المقدر هنا مخفوض ، والمخفوض لا يسمى ظرفا^(١٢٥) . والضابط التركيبى لها فى هذا الاستعمال هو اتصالها بالفعل (دام) غالبا فى صورته الماضية ومن أمثلتها فى الاستعمال القرآنى :

١٢١- الرضى . شرح الكافية : ٣٨٦/٢ .

١٢٢- ابن يعيش . شرح المفصل : ١٤٣/٨ .

١٢٣- سورة البقرة . آية ٢٠ .

١٢٤- ابن هشام . معنى اللبيب : ٣٠٥/١ .

« ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه

قائما » (١٢٥)

« وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا » (١٢٦) .

« لن ندخلها أبدا ما داموا فيها » (١٢٧) .

فالبنية التحتية لها في هذه التراكيب وأمثالها هي تفسيرها بمصدر مضاف إلى ظرف ، هو مدة دوام ثم حذف الظرف ، وخلفته (ما) وصلتها ، هكذا ذكر ابن هشام مدلا على ذلك بالمصدر الصريح في قولك جئتك صلاة العصر، وأتيتك قدوم الحاج (١٢٨) ، وواضح أن المصدر في التركيبين قد ناب عن الظرف بعد حذفه ، والبنية التحتية لهما هي أتيتك وقت صلاة العصر ، ووقت قدوم الحاج .

وقد تقع تالية لفعل غير دام بشرط أن تكون صلتها جملة فعلية ماضية ، وقد مثل لذلك الرضى بقوله : « لا أفعله ما ذر شارق ، أي مدة ما ذر ، أي مدة ذروره » (١٢٩) ومن أمثلة دخولها على غير دام قوله تعالى :

١٢٥- سورة آل عمران . آية ٧٥ .

١٢٦- سورة مريم . آية ٣١ .

١٢٧- سورة المائدة . آية ٢٤ .

١٢٨- ابن هشام . مغنى اللبيب : ٣٠٤/١ .

١٢٩- الرضى . شرح الكافية ٢/٣٨٦ .

« فاتقوا الله ما استطعتم »^(١٣٠) ، وقوله تعالى : « إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت »^(١٣١) ، فالبنية التحتية لـ (ما) ومدخولها في الآيتين هي تفسيره بمصدر مضاف إلى الظرف ، والتقدير : مدة استطاعتكم ، ومدة استطاعتي ، ثم دخلها تحويل بحذف الظرف ، وتغيير بنية المصدر إلى الفعل .

وواضح من نص ابن هشام السابق أن (ما) المتصلة بـ (كل) في قولهم (كلما) هي من هذا النوع ، أي هي (ما) المصدرية الزمانية ، تفسر بنياتها التحتية بمصدر مضاف إلى الظرف ففي قوله تعالى : « كلما أضاء لهم مشوا فيه » تفسر بـ « كل وقت إضاءة » ، هكذا فسرها العكبري في قوله : « ما مصدرية ، والزمان محذوف ، أي كل وقت إضاءة »^(١٣٢) .

هذا كل ما لدى من حديث عن الوصف التركيبي للعناصر المصدرية المؤوكدة ، وسوف أحاول فيما يلي أن ألقى الضوء على التفسير الدلالي لها مبنياً سبب التحويل إليها ، والعدول عن المصادر الصريحة التي كانت بناها التحتية تفسر بها ، وذلك - بلا شك - يؤكد وجود صلة بينهما ، تلك الصلة هي التي جعلت علماءنا القدامى يفسرون المصدر المؤوكد بالصريح ، والصريح بالمؤوكد في إشارة صريحة منهم إلى وجود نوع من القرى بين

١٣٠- سورة التغابن . آية ١٦ .

١٣١- سورة هود . آية ٨٨ .

١٣٢- العكبري . التبيان في إعراب القرآن : ٢٧/١ .

التعبيرين ، لذا كان من المحتم طرح هذا التساؤل :

أى النوعين أصل للآخر ؟ وأيها فرع ؟ وبعبارة أخرى أى النوعين يمثل البنية النواة ؟ وأيها يمثل البنية المحولة ؟

والإجابة على هذا التساؤل ترتبط بمنهجى فى هذا البحث ، وقد سبق أن نوهت بأننى اهتديت فيه برافدين اثنين : أحدهما : منهج الإمام عبد القاهر فى وجوه الباب الواحد ذاهباً رحمه الله إلى انه ما دامت اللغة قد اصطنعت صيغاً متعددة فى الباب الواحد ، فلا بد أن يكون هناك معنى يراد من هذه الصيغة ، لا يتوفر فى تلك، هذا المعنى مرتبط بشكل الصيغة ، وما علينا إلا الكشف عن هذا المعنى ، وربطه بشكل التعبيري الخاص به فالهدف من الدراسات اللغوية هو المعنى « وربطه بشكله التعبيري الخاص به » (١٣٣) .

أما الرافد الثانى : فقد كان نموذج النحو التحويلي Transformational Grammar فى تركيزه على الصلات المتشابهة بين أشكال التعبير المتماثلة . فإذا كنا نلاحظ أن ثمة قرابة بين قولنا : أن تذاكر خير من أن تهمل ، وقولنا : المذاكرة خير من الإهمال . فإن تفسير العلاقة بينهما هو دور نموذج النحو التحويلي ، وهذا بخلاف نموذج النحو الوصفي Descriptive Grammar إذ

١٣٣ - د. تمام حسان . اللغة العربية معناها ومبناها ص ٩ . الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ٢ ١٩٧٩ م .

أقصى ما يستطيع هذا الأخير فعله هو تحليل كل جملة على حدة ، دون أن يشير ولو إشارة عابرة إلى أية علاقة تربط بينهما ، ولذا فمثل هذا النموذج قد يرى أن كلتا الجملتين أصل قائم بذاته . والحق أنه « ليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي المحض عند حد وصف الظاهرة ، كما هي دون أن يجد تفسيراً لها ، ومن هذا التفسير البحث عن الأصل » (١٣٤) .

ومن ثم فسوف نستبعد احتمال كلا التعبيرين أصل قائم برأسه ، لما قدمناه من أنه يجب تقعيد الحدس الذي يرى وجود صلة بين جملتين ، أو أكثر ، ويقودنا ذلك بالضرورة إلى الحاجة إلى مفهوم التحويل ، أو ما يسميه النحويون العرب العدول عن الأصل ، وهذا المصطلح بخاصة أولع به النحويون إبداعاً شديداً ، وهو بلا شك يتوافق مع القواعد التحويلية في النظرية التوليدية والتحويلية . Generative Transformational Theory

ولنعد إلى التساؤل مرة ثانية : أى التعبيرين أصل للآخر ؟ وأيها محول عن الأصل ؟

وفى هذا الصدد أود أن أحدد فهمى لمعنى الأصالة والفرعية ، إذ قد يتبادر إلى الذهن أنني أعنى أن أحدهما تولد من الآخر تولد الفرع من أصله ولا أجاوز وجه الحقيقة : إذا قلت : إن هذا المعنى لم يخطر لى على بال ،

١٣٤- د . عبده الراجحي . النحوى العربى والدرس الحديث . بحث فى المنهج ص ١٤٤ . دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٩ م .

وما أريده في هذا الصدد ما عناه ابن القيم في قوله : « إنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر ، وزيادة وقول سيبويه : أن الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء هو بهذا الاعتبار لا أن العرب تكلموا بالأسماء أولاً ، ثم اشتقوا منها الأفعال ، فإن التخاطب بالأفعال ضروري كالتخاطب بالأسماء لا فرق بينهما » (١٣٥) .

وإذن فالضابط الجوهري لمفهوم الأصالة والفرعية هو ما يكون في الأصل من معنى أولى بسيط فيأتي الفرع ليحمل ما في الأصل من رصيد دلالي مضيفاً إليه شيئاً آخر هو الغرض من الصوغ ، أو لنقل هو الغرض من التحويل إليه ، ولذا فنحن نتفق مع السيوطي في تعريفه للأصل بأنه « الحروف الموضوعية على المعنى وضعاً أولياً » (١٣٦) ، ولا شك أنه في حالتنا هذه المصدر الصريح الذي هو - موضوع - على حد قول الرضي (١٣٧) - ليدل على ساذج الحدث . ويعنى ذلك القول أن كل ما يحمله المصدر من رصيد دلالي هو الدلالة على الحدث المجرد ، وقد ذكر الرضي أن المراد من الحدث هو « معنى قائم بغيره ، سواء صدر عنه كالضرب ، والمشى ، أو لم يصدر كالطول ، والقصر » (١٣٨) .

١٣٥- ابن قيم الجوزية . بدائع الفوائد : ١/ ٢٦٠، ٢٥٠ .

١٣٦- السيوطي . الأشباه والنظائر : ١/ ٥٦ . ١٣٧- الرضي . شرح الكافية : ٢/ ١٩٣ .

١٣٨- السابق : ٢/ ١٩١ .

أما الفرع المحول عن الأصل فهو اللفظ المأخوذ من هذا الأصل حاملاً
معناه الدلالي مع زيادة هي الغرض من هذا التحويل ، أو هو - كما يقول
السيوطي ، « لفظ يوجد فيه تلك الحروف ، مع نوع تغيير ينضم إليه معنى
زائد عن الأصل ، والمثال على ذلك الضرب مثلاً فإنه اسم موضوع للحركة
المعلومة المسماة ضرباً ، ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك فأما ضرب
ويضرب وضارب ومضروب ففيهما حروف الأصل ، وهي الضاد والراء
والباء وزيادات لفظية لزم من مجمرعهما الدلالة على معنى الضرب ،
ومعنى آخر «^(١٣٩) ، وإذا فالمصدر الصريح الدال على ساذج الحدث ، أو
مجرد الحدث ، هو الأصل الذي تحول منه المصدر المؤول الذي هو في الأصل
جملة تحولت بتصدر أحد الأحرف المصدرية لها إلى التأويل بالمفرد ، والمراد
بالتأويل هنا هو « تفسير مأل الشيء ، وبيان عاقبته التي يصير إليها »^(١٤٠)
، ونحن في ذلك متفقون مع المدرسة البصرية التي ترى أن أصل المشتقات
المصدر ، ولهم أدلتهم المذكورة في ذلك^(١٤١) . فهم يرون أن كل فرع يؤخذ

١٣٩- السيوطي . الأشباه والنظائر : ٥٦/١ .

١٤٠- علي النجدي ناصف . من قضايا اللغة والنحو ص ٨٢ . القاهرة مكتبة نهضة مصر

١٣٧٦ هـ ، ١٩٥٧ م .

١٤١- انظر . ابن الأنباري . الإنصاف في مسائل الخلاف . مسألة ٢٨ : ٢٣٥-٢٤٥ .

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . بيروت . دار الفكر دون تاريخ . وانظر : د .

محمود سليمان ياقوت . قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

القاهرة . دار المعارف ١٩٨٥ م .

فرع يؤخذ من الأصل ، ويصاغ منه ينبغي أن يكون فيه ما فى الأصل ، مع زيادة هى الغرض من الصوغ ، والاشتقاق ، وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التى هى الغرض من وضع الفعل ، لأنه كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب إلى زيد ، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر ، فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر ، وبوزنه على الزمان^(١٤٢) . أما لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لدل على ما فى الفعل من الحدث والزمان ، ومعنى ثالث ، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل^(١٤٣) . ولا شك أن تلك النظرة منهم تتفق مع نظرتنا للتراكيب التحويلية ، لأنها من وجهة نظرنا تحمل معنى دلالياً إضافياً جاء نتيجة لخروج اللفظ عن معهود حاله .

وإذا كنا قد انتهينا إلى أن المصدر الصريح هو الأصل الذى يتحول عنه المصدر المؤول لما يحمله من دلالة أولية على معنى الحدث المجرد ، أو ساذج الحدث فى قول الرضى ، فإننا نتوقع أن يؤثر حتماً بالتعبير فى التراكيب التى يكون فيها التركيز منصباً على جانب الحدث وحده ، تلك التراكيب التى يتوظف كل ما فيها لبيان هذا المعنى ، معنى الحدث المجرد ، يذكر الرضى : « أن الناظر نظر فى المصدر إلى ماهية الحدث ، لا إلى ما قام

١٤٢- الرضى . شرح الكافية : ١٩٢/٢ .

١٤٣- أبو البركات الأنبارى . أسرار العربية ص ١٧١ ، ١٧٢ .

به ، فلم يطلب إذاً في نظره لا فاعلاً ، ولا مفعولاً^(١٤٤) وجاء في بدائع الفوائد : « إذا قلت يعجبني صنعك فالإعجاب هنا واقع على نفس الحدث بقطع النظر عن زمانه ، ومكانه وإذا قلت يعجبني ما صنعت فالإعجاب واقع على صنع ماض ، وكذلك ما تصنع واقع على مستقبل^(١٤٥) وللتأكد من صدق ذلك قمت باختيار عينة عشوائية من بعض التراكيب القرآنية ، جاء التعبير فيها بالمصدر صريحاً ، من ذلك قوله تعالى :

« أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم »^(١٤٦) .

« للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر »^(١٤٧) .

« ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض »^(١٤٨) .

« بل طبع الله عليها بكفرهم »^(١٤٩) .

« فإن تولوا فإنما عليك البلاغ المبين »^(١٥٠) .

فمن يتأمل تلك التراكيب ليرى السر الدلالي من وراء التعبير بالمصدر الصريح يتبدى له أن جانب الحدث وحده هو المعول عليه فيها ، ففي الآية

١٤٤- الرضى . شرح الكافية : ١٩٤/٢ .

١٤٥- ابن قيم الجوزية . بدائع الفوائد : ١٥٦/٢ .

١٤٦- سورة البقرة . آية ١٨٧ .

١٤٧- سورة البقرة . آية ٢٢٦ .

١٤٨- سورة البقرة . آية ٢٥١ .

١٤٩- سورة النساء . آية ١٥٥ .

١٥٠- سورة النحل . آية ٨٢ .

الأولى أفاد التعبير بالمصدر الصريح " الرفث " إبراز جانب الحدث ، إلى جانب ذلك أفاد علة أخرى هي عدم الزج بالفاعل فى مقام يكون فيه التلميح خيراً من التصريح ، لو جاء التعبير بالمصدر المؤول ، فيكون أن ترفشوا ، والفعل هنا مبدوء بتاء الخطاب التى هي أذهب فى قوة الخطاب ، فيدل على التصريح المباشر بفعل الرفث منسوباً إلى المخاطبين فى مقام يكون فيه الزج بالفاعل محل استهجان ، والتعبير بالمصدر صريحاً ناف لذلك كله .

والأمر نفسه فى الآية الثانية ، إذ إن تريض المدة المقررة هو المطلوب ، ولذا انصب التركيز على الحدث مجرداً ، ولو عبر بالمؤول لقال أن يتريصوا بإعادة الضمير على المؤلين أو أن يتريصن بإعادة الضمير على النساء ، وساعتئذ تنحل الدلالة على الحدث المجرد إلى الدلالة على الحدث مع فاعله سواء كان بواو الجماعة ، أو بنون النسوة وفى ذلك تقييد لدلالة التريض . أما التعبير بالمصدر صريحاً يجعل الأمر على إطلاقه ، وأن تريض تلك المدة ينبغى أن يكون من الرجال وزوجاتهم على حد سواء ، وفوق ذلك كله فإن التعبير بالمصدر صريحاً قد أضفى على التركيب نوعاً من الإلزام ، ولو عبر المصدر مؤولاً لكان الأمر على الإباحة . والأمر نفسه يمكن أن نقوله فى الآية الثالثة ، إذ إن دفع الله الناس إنما هو على إطلاقه ، أى شاملاً الأزمنة كلها ماضياً وحاضراً ومستقبلاً وتلك سنة الله فى خلقه ، ولو عبر بالمؤول لكان

نصاً فى الدلالة على زمن بعينه ، حسب نوع الفعل المذكور وهو خلاف المراد من الآية التى جعلت الدفع على إطلاقه ، دون التقييد بزمن ما .

أما فى الآية الرابعة فيحتمل - والله أعلم - أن يكون المراد من وراء التعبير بالمصدر صريحاً هو إبراز جانب الحدث (الكفر) مصحوباً بعراض من عوارضه ، من مثل شدتهم وقسوتهم فى إيذاء الرسول وأصحابه ، وعنادهم وتكبرهم ، وإذن يكون كفرهم بتلك الكيفية هو السبب فى طبع الله على قلوبهم ولو عبر بالمؤول لكان نفس الحدث هو المراد ، دون احتمال تلك العوارض فيه . ويمكن أن نذكر العلة نفسها فى آية النحل الأخيرة ، إذ يكون المراد بالبلاغ الذى تقوم به أنت ، بما فيه من عدم كتمان أمر من أوامر الله عنه ، وتبليغك ما أنزله إليك دون زيادة على ذلك أو نقص منه ، وبما يصاحب ذلك كله من حرص على هدايتهم ، ثم تفويض أمرك لله عند العجز عن هدايتهم ، فإنك لا تهدي من أحببت ، يؤيد ذلك وصف المصدر بقوله المبين ، ولو عبر بالمؤول هنا لأدى إلى أن المراد الحدث نفسه ، دون احتمال هذه العوارض فيه وأيضاً امتناع وصفه .

وخلاصة مقالتي فى هذا الصدد أن اللغة تؤثر التعبير بالمصدر صريحاً عند إرادة التكشيف على جانب الحدث مجرداً ، مع احتمال عارض من عوارضه ، دون أن يراد زمنه ، أو فاعله أو حتى توكيده ، أو تمنيه كما سوف نرى عند الحديث عن أغراض التحويل إلى المصدر المؤول ، وسوف نرى أنها

متنوعة نتيجة لتنوع الحروف المصدرية، مع الأخذ في الحسبان أن العنصر المصدرى الواحد قد يفيد أكثر من وجه دلالي في التركيب الواحد ، مع أننا سوف نعرض لوجه دلالي واحد ، وذلك نظراً لضيق مساحة البحث ، ومحدوديته .

الاسرار الدلالية للتراكيب المحولة . وكيفية التحويل :

تقتضى الأمانة العلمية في البدء أن أنسب الافضل لأهله ، وأرجع الخير لذويه ، وفي هذا الصدد ينبغي أن أقرب بأن فكرة هذا البحث تعود إلى ما قرأته للإمام السهيلي في كتابه نتائج الفكر من إبراز الجوانب الدلالية للمصدر المؤول من " أن " المصدرية مع الفعل التي كانت سبباً للعدول عن المصدر الصريح مع أنه أخصر - على حد قول السهيلي^(١٥١) .

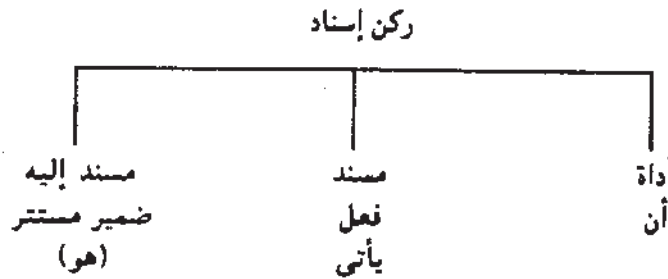
وكانت تلك القراءة هي الشرارة التي دفعتني للمضى في البحث ، إذ إنها صادفت اقتناعاً سابقاً في نفسى بضرورة ربط المعانى النحوية بمدلولات التراكيب المختلفة ، وهذا - فيما أرى - أساس نظرية النظم التي نادى بها الإمام عبد القاهر الجرجاني ، إلى جانب فكرة العدول عن الأصل التي عوّل عليها النحاة في تفسيرهم لكثير من التراكيب اللغوية ، فإذا أضيف إلى ذلك فكرة التحويل في النظرية التوليدية والتحويلية التي ركزت على

١٥١- السهيلي . نتائج الفكر ١٢٦ وانظر: ابن قيم الجوزية . بدائع الفوائد: ١/١٠١، ١٠٢ .

الصلات المتشابهة بين أشكال التعبير المتماثلة فيكون ثمة دافع قوى للمضى فى هذا البحث .وقد ذكر السهيلي ثلاثة أسباب تراءت له للتحويل إلى المصدر المؤول من (أن) والفعل ، فإذا أضفت إليها ما تراءى لى من خلال تأملى للنصوص وما استنتجته من أقوال نحائنا القدامى تبدت لنا تلك الأسباب فى الآتى :

السبب الأول : أن التعبير بالمصدر صريحاً يدل على الحدث مجرداً «وليس في صيغته ما يدل على مضي ولا استقبال ، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع (أن) ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان، ويعنى ذلك القول بوضوح العبارة أن التحويل من المصدر الصريح إلى المصدر المؤوك إنما كان ليفيد إلى جانب الحدث الدلالة على الزمان ، إذ إن المصدر المؤوك من (أن) والفعل يتركب إلى جانب الحرف المصدرى من فعل ، والفعل يحتمل في بنيته الدلالة على الزمان ، ومن خلال الفعل نتبين الدلالة على زمنه، وقد سبق أن أشرنا إلى أن (أن) المصدرية تدخل على أنواع الفعل الثلاثة ، فإن كان الفعل ماضياً دل على أن حدثه قد أنجز فيما مضى ، وإن كان مضارعاً أو أمراً محضته للدلالة على المستقبل . ولنتأمل دخولها على المضارع في خبر (عسى) في قوله تعالى: « عسى الله أن يأتي بالفتح »^(١٥٢) .

فمن الواضح أن هذا التركيب القرآني مكون من الفعل (عسى) + اسمه (الله) + خبره (أن يأتي بالفتح) وبأدنى تأمل للخبر نتبين أنه مكون من ركن إسنادي مكون من الأداة (أن) + مسند (يأتي) + مسند إليه هو الضمير المستتر (هو) ، يمكن تمثيله بالمشجر التالي :

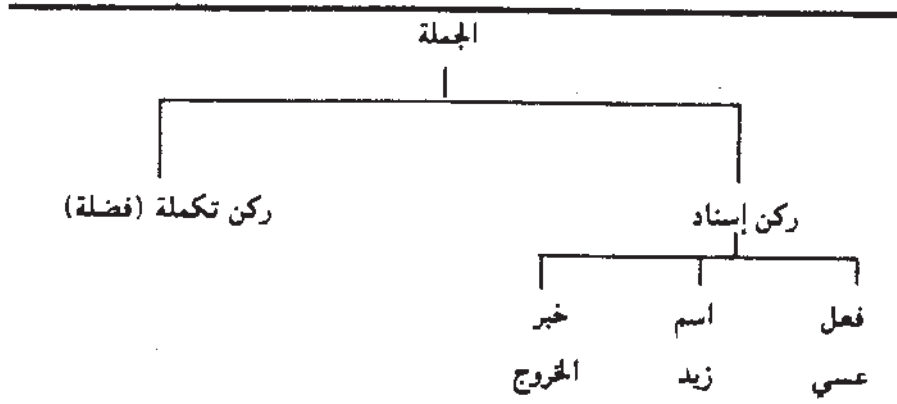


١٥٢- سورة المائدة. آية ٥٢ .

هذا الركن الإسنادى يفسر فى بنيته التحتية بالمفرد: هكذا : عسى الله إتيانه بالفتح ، وقد تم تحويل إجبارى من هذه البنية الإفرادية إلى البنية الإسنادية ، وذلك بالطبع راجع إلى النظام القاعدى فى العربية الذى يجعل خبر هذا الفعل وإخوته ركناً إسنادياً مكوناً من فعل مضارع مع فاعله . أما لماذا تم هذا التحويل الإجبارى فى موضحة قول ابن الأنبارى : « لما كانت (عسى) موضوعة لمقاربة الاستقبال ، و (أن) تخلص الفعل للاستقبال ألزموا الفعل الذى وضع لمقاربة الاستقبال (أن) التى هى علم الاستقبال »^(١٥٣) . إن السر الدلالى من وراء التعبير بـ (أن) فى الآية هو تخلص الفعل للدلالة على المستقبل ، حتى يكون بينها وبين (عسى) التى وضعت لمقاربة المستقبل اتفاق فى الهدف الدلالى مما يدل على أن اختيار العناصر اللغوية لما يجاورها لا يرد اعتباراً أو عشوائياً بل إن كل عنصر له هدف دلالى لا يقوم إلا به ، ودليل ذلك بوضحة عبد القاهر عندما عقد موازنة بين: عسى زيد أن يخرج ، وقارب زيد الخروج فىقول : « بوضع ذلك أنك إذ قلت قارب زيد الخروج لم يكن فى اللفظ دليلاً على أنك تريد خروجاً فيما يستقبل ، ألا ترى أنك لو قلت قارب زيد أمس الخروج كان جائزاً ، فلو قلت على هذا : عسى زيد الخروج لم تتضح الدلالة على أنك تقرب المستقبل »^(١٥٤) . لكن كيف تم التحويل فى مثال عبد القاهر من المعنى التحتى إلى الملفوظ السطحى ؟ لنوضح أولاً الأصل التحتى وهو مركب من فعل (عسى) + اسم (زيد) + خبر (الخروج) ، بالشجر التالي

١٥٣- أبو البركات الأنبارى . أسرار العربية ص ١٢٧ .

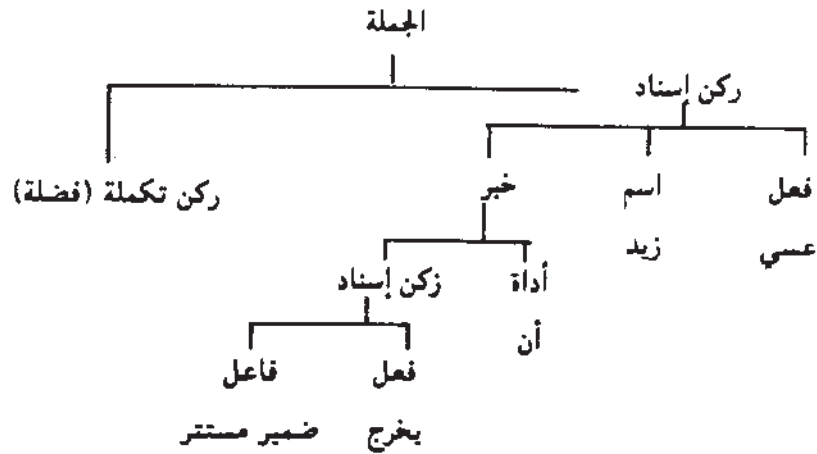
١٥٤- المرجانى . كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح : ١/٣٥٦، ٣٥٧ .



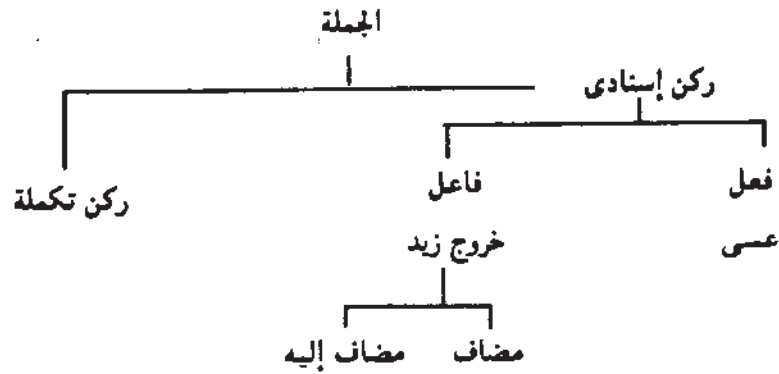
وقد حدثت عدة عمليات تحويلية إجبارية حتى انتهى إلى بنيته السطحية هي:

١ - إدخال مورفيم (أن) المصدرية ، للدلالة على حدوث الفعل في المستقبل .

٢ - تحويل مورفولوجي بتغيير بنية المصدر إلى بنية (يفعل) ، حتى يتسق مع النظام القاعدي للفعل (عسي) في اللسان العربي الذي يمنع الإخبار باسم الحدث الأحادي الدلالة عن أفعال المقاربة ، ومنها بالطبع (عسي) ، فصار التركيب : عسي زيد أن يخرج يمكن تمثيله بالمشجر التالي :



وقد تم التحويل - كما ذكرنا - ليتم الاتفاق بين الفعل (عسى) الموضوع لمقاربة الاستقبال ، و(أن) المصدرية التي هي علم الاستقبال . والأمر كذلك إذا شغل المصدر المؤول وظيفة الفاعل في حال استعمال الفعل (عسى) تاماً ، يشير إلى هذا قول الإمام عبد القاهر : «اعلم أنك إذا قلت عسى أن يخرج زيد كان بمنزلة قولك :قرب أن يخرج زيد ، لما ذكرنا من أنهم قصدوا أن لا يتجرد اللفظ من علم الاستقبال ، ولم يحتج هنا إلى خبر ، كما احتج إلى ذلك في قولك عسى زيد أن يخرج ، وذلك أن الغرض تقريب الخروج ، لا تقريب زيد»^(١٥٥) ، وإذن فالمعنى التحتى لقولنا :عسى أن يخرج زيد ، هو عسى خروج زيد ، يمكن تمثيله بالمشجر التالى :



ثم تم التحويل تحويلاً إجبارياً بنفس القاعدتين التحويليتين السابقتين بإدخال العنصر المصدرى (أن) لئلا يتجرد اللفظ من علم الاستقبال ، ثم بتحويل بنية المصدر إلى بنية (يفعل) حتى يتسق مع النظام القاعدى للفعل (عسى) فى اللسان العربى . ثم إن السياق قد يوجب تحويلاً دلاليّاً للفعل

(عسى) فتجنح صوب الدلالة المعجمية للفعل (كاد) في إفراط تقريب الشيء من الحال، مما يجعلها تند عن الدلالة في المستقبل، إلى الدلالة الحالية، فيأتي التركيب معها خالياً من (أن) لهذا التحول الدلالي الذي تبوأته .

وقد نص على ذلك النحاة، يذكر ذلك الأنباري، فيبين أن (كاد) من أفعال المقاربة كما أن (عسى) كذلك، «ولهذا الشبه بينهما جاز أن تحمل عليها في حذف (أن) من خبرها»^(١٥٦) وإنما حذف (أن) من خبر (كاد)، لأن (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال، وعسى أذهب في الاستقبال، ألا ترى أنك لو قلت: كاد زيد يذهب بعد عام لم يجز، لأن (كاد) توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحال، ولو قلت عسى الله أن يدخلني الجنة لكان جائزاً، وإن لم يكن شديد القرب من الحال، فلما كانت (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال حذف معها (أن) التي هي علم الاستقبال»^(١٥٧) وواضح من النص أن الدلالة المعجمية للفعل (كاد) من حيث كونها قصد بها التقريب من الحال جداً، أبت أن تقع (أن) في خبرها، حتى لا تتناقض تلك الدلالة مع (أن) التي هي علم الاستقبال، وناسب ذلك الفعل (عسى)، غير أنه لما انتقلت الدلالة في (عسى) من المستقبل إلى التقريب من الحال أشد تقريب لم يرد في خبرها (أن) ومثلوا بذلك بقول الشاعر:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

ولا يقتصر هذا المعنى الدلالي لـ (أن) المصدرية على الفعل (عسى) وحده، بل إن لها تلك الخاصية في كل تركيب اقترنت فيه بفعل من بنية

١٥٦- الأنباري . أسرار العربية: ١٢٨.

١٥٧- السابق: ١٢٩.

(يفعل) المضارعة ونحوها ، ولذا نود أن نسوق مثلاً آخر ، حتى نتأكد من هذا المعنى الدلالي لـ (أن) والمثال من القرآن الكريم ، في قوله تعالى :

« حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم

وأن تجمعوا بين الأختين »^(١٥٨)

فقد ذكر المفسرون أن قوله تعالى : « وأن تجمعوا » في محل رفع عطفاً على مرفوع (حرمت) وفسروا بنيته التحتية بقولهم : وحرمت عليكم الجمع^(١٥٩) غير أنه لو جاء بالمصدر صريحاً لأفضى ذلك إلى أن الجمع بين الأختين مضاف إلى باقى المحرمات السالف ذكرها فيما مضى من الزمان والأمر بخلاف ذلك ، إذ إن الجمع بين الأختين لم يكن محرماً عندهم تحريم الأم ، والبنت بدليل أن بعض الصحابة كان جامعاً لأختين قبل نزول الآية ، وفرق بينهما بعد نزولها . وإذن فالسر الدلالي من مجيء المصدر مؤولاً هنا هو الدلالة على المستقبل ، وأن الحكم بذلك يكون فيما يستقبل وهذا . فيما أرى . هو السر الدلالي للتعبير بالمصدر المؤول .

وإذا كانت (أن) هنا دلت على الاستقبال تنصيماً فإنها قد تدل عليه ضمناً ، ومن ذلك قوله تعالى : « أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله » (غافر ٢٨) فالمعنى في الآية . فيما أرى . أنه قال ذلك ومستمر عليه ، ولعل معنى الاستمرار هذا هو المقصود إذ إنه يشمل الزمن عموماً ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ، ومن ثم تكون دلالتها على الاستقبال ضمناً . وقد تم التحويل بالقاعدتين أنفسهما اللتين سبق ذكرهما ، وهما : -

١٥٨- سورة النساء . آية ٢٣ .

١٥٩- الزجاج . معاني القرآن وإعرابه : ٣٥/٢ . انظر : الزمخشري . الكشاف : ٤٩٦/١ .

- ١- قاعدة الزيادة للعنصر المصدرى (أن) ، للدلالة على الاستقبال .
٢ - قاعدة التحويل المورفولوجى بتفسير بنية المصدر (الجمع) الأحادى
الدلالة إلى بنية (يفعل) الدالة على الحدث والزمن معاً .

لكن ماذا عن اقتوان (أن) ببنية (فعل) الماضوية ؟

لاشك أن الدلالة ستتحول من بنية المصدر فى التفسير التحتى للتركيب ، وهى - كما نعلم - أحادية الجانب إلى معنى ثنائى الدلالة اكتسب تلك الثنائية من الفعل الماضى ، الذى يدل بنيته على الحدث والزمن معاً ، والزمان هنا ماضٍ - وقد نص على ذلك النحاة ذاكرين أن دلالة (أن) مع مدخولها على الزمن لا تعدوا اثنتين ، إما المستقبل فى حال دخولها على بنية (يفعل) ونحوها ، وإما الماضى فى حال دخولها على بنية (فعل) ، وأما الحال فقد تكفل به عنصر مصدرى آخر هو (ما) شريطة أن تدخل على فعل من بنية (يفعل) المضارعة^(١٦٠) ولنتأمل التركيب القرآنى التالى :

«جاء بكم من البعد من بعد أن نزع الشيطان بينى وبين إختى»^(١٦١) .

والبنية العميقة للمصدر المؤول (من بعد أن نزع الشيطان) هى (من بعد نزع الشيطان) والنزع مصدر أحادى الدلالة ، لا يشمل إلا جانب الحدث ولأن التعبير القرآنى أثر الإتيان بالحدث مقترناً بزمنه الذى هو الماضى ، فقد تم التحويل من المعنى العميق الأحادى الدلالة إلى هذا الركن المؤول ليفيد إلى جانب الحدث زمنه ، ولأن زمان الحدث قد أنجز فعلاً ، لذا جاء بمدخول الحرف المصدرى (أن) فعلاً ماضياً لهذا السبب ولعله صار واضحاً أن

١٦٠- راجع : الشيخ خالد الأزهرى . شرح التصريح : ٦٢/٢ .

١٦١- سورة يوسف . آية ١٠٠ .

التحويل قد تم باتباع قاعدتين من قواعد التحويل هما قاعدة التحويل بالزيادة ، حيث زيد العنصر المصدرى (أن) ، وقاعدة التحويل المورفولوجى بتحويل بنية المصدر إلى بنية الفعل الماضى ، للدلالة على الحدث وزمنه .
ومادنا فى سياق الحديث عن أن بيان الزمن غرض من أغراض التحويل فإنه يحسن بنا فى هذا الصدد أن نخرج صوب الحرف المصدرى الذى تكفل مع مدخوله ببيان عنصر الزمن الحاضر ، وهو (ما) المصدرية ، نص على ذلك نحاتنا ذاكرين أن (ما) حال دخولها على الفعل المضارع لا تفيد إلا الزمن الحاضر ، يقول فى حاشية شرح التصريح : «والغرض أنه إذا كان الزمان حالاً، لا يكون (أن) حالة مع الفعل محل المصدر ، بل (ما)»^(١٦٢) ، ولم تأت (أن) هنا لما سبق أن قلناه عنها بأنها علم الاستقبال ، «وهى إذا كان الزمان حاضراً غير ممكنة لمناقاتها له ، بخلاف (ما) ، فإنها لا تنافيه»^(١٦٣) . ولنتأمل التركيب التالى :

« قالوا دع لنا ربك يخرج لنا مما تنبت الأرض »^(١٦٣) .

« أو لا يعلمون أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون »^(١٦٤)

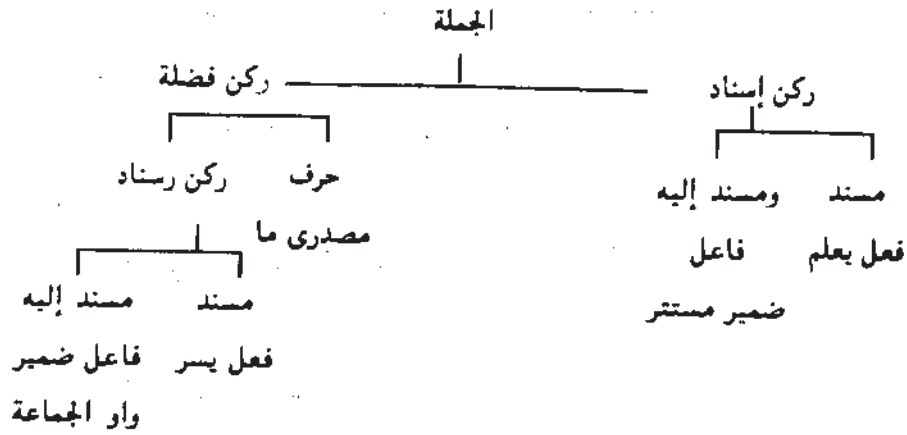
وباقترابنا من التركيب المحول فى الآيتين نجد مكوناً من عملية إسنادية، محولة من بنية إفرادية عميقة ، ويمكن التمثيل لكلتا البنيتين فى الآية الثانية بالمشجرين التالين :

١٦٢- حاشية شرح التصريح : ٦٢/٢ .

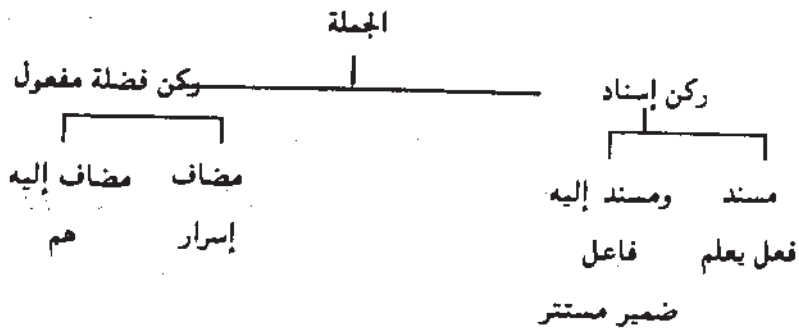
١٦٣- سورة البقرة . آية ٦١ .

١٦٤- سورة البقرة . آية ٧٧ .

يعلم ما يسرون



وهذا الملفوظ السطحي للعنصر المصدرى المؤول محول من بنية إفرادية في المعنى العميق هي إسرارهم يمكن التمثيل لها بالمشجر التالي :



وبذا نتبين أن العملية الإسنادية في المصدر المؤول لا تعدو أن تكون صورة من صور تحويل المفعول به من بنية إفرادية في المشجر الثاني إلى بنية مركبة في المشجر الأول الذي يشير إلى البنية السطحية. ولما كانت البنية الإفرادية في المشجر الثاني الذي يشير إلى المعنى العميق أحادية الدلالة ، لا تدل إلا على الحدث مجرداً ، وليس فيها ما يدل على زمنه ، تحول

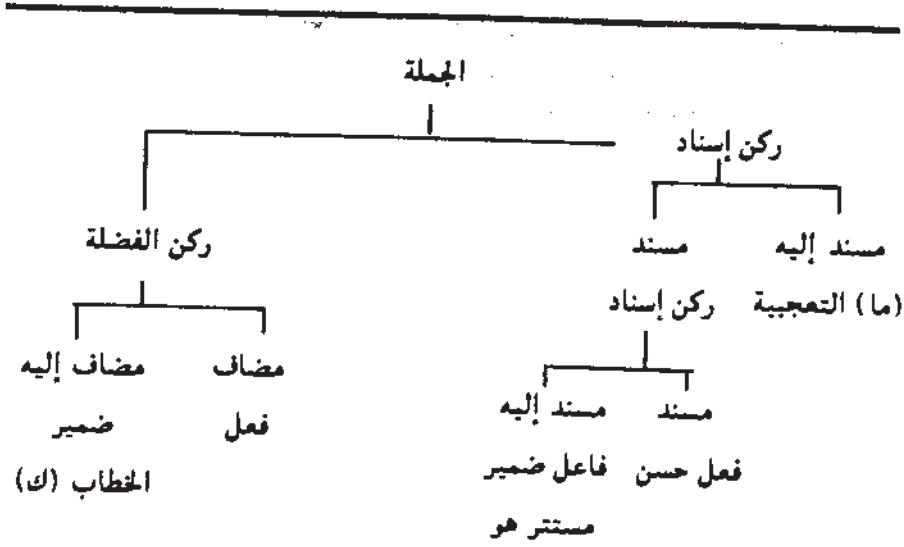
التركيب إلى فعل ، ليدل بينيته على الحدث وزمنه ، ولأن المعنى المراد من الآية الدلالة على الزمن الحاضر ، كان الفعل المحصول من بنية (يفعل) المضارعة ، وكان الحرف المصدرى (ما) الذى لا ينافى دلالة الحاضر ، بخلاف (أن) التى تصرف الفعل المضارع للاستقبال . وقد تم التحويل بقاعدتين من قواعد التحويل ، هما :

الأولى : قاعدة الزيادة حيث زيد الحرف المصدرى (ما) الذى يصلح للدلالة على الحاضر .

الثانية : قاعدة مورفولوجية : بتحويل بنية المصدر إلى بنية الفعل المضارع لتناسب الدلالة الزمنية مع الحرف المصدرى .

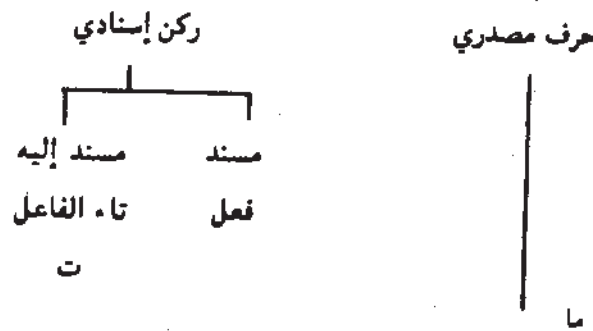
وقد سبق أن أشرت إلى أن دلالة (ما) على الحاضر مشروطة بكون مدخولها فعلاً من بنية (يفعل) المضارعة ، فإن كان مدخولها فعلاً من بنية (فعل) الماضوية فلاشك أن الدلالة المفادة فيها ستكون بنية مركبة من عنصر الحدث مقترنا بزمن أنجز ومضى ، وقد نص على ذلك نحائنا القدامى ذاكرين أن اختلاف أبنية الفعل بعد ما اشتق من المصدر لم تكن إلا لاختلاف أحوال ابنية الحدث من مضي ، واستقبال^(١٦٥) . ولنتأمل التركيب التالى : ما أحسن ما فعلت . فالتركيب المحول فى المثال مكون من عملية إسنادية محولة بدورها من معنى إفرادى عميق هو : ما أحسن فعلك يمكن التمثيل له بالمشجر التالى :

١٦٥- السهلى . نتائج الفكر : ٤٣٤ .



وقد تحول ركن الفضة في الملفوظ إلى بنية إسنادية ، قميلها في

المشجر التالي :



وقد تم التحويل إلى هذا الركن الإسنادي ، لما ذكرنا من أن المتكلم أراد التعجب من حدث أنجز فعله ، ومضى ، بدلا من المصدر الدال على الحدث وحده . ولسنا في حاجة إلى التذكير بكيفية التحويل التي جرت على هذا الملفوظ التركيبي ، إذ تم بالقاعدتين نفسيهما التي سبق ذكرهما .

السبب الثاني للتحويل إلى المصدر المؤول :- الإخبار عن الفاعل :

مضى بنا القول أن الغرض الدلالي من وراء ذكر المصدر صريحا هو التأكيد على جانب الحدث وحده ، دون اللوازم الأخرى لهذا الحدث كالتص على ذكر الزمن ، أو الفاعل ، حتى إننا لا نقدر فاعلا لهذا الحدث عند إضماره ، وذلك بخلاف الفعل الذي يدل بينته على معنى فى الاسم ، ولذا «وجب أن لا يخلو عن ذلك الاسم ، مضمرا ، أو مظهرا»^(١٦٦) . فليس بلازم على المحلل لتكوين مثل قوله تعالى : «أو إطعام فى يوم فى ذى مسغبة يتيما»^(١٦٧) أن يقدر فاعلا مضمرا للمصدر (إطعام) . أما عند إظهار الفاعل مع التركيب المصدرى فإنه يظهر مجرورا به على الإضافة لا مرفوعا «والمضاف إليه تابع للمضاف ، ومستحق للخفض ... فإذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الذى هو فاعل للحدث لم يمكن الإخبار عنه ، وهو مخفوض ، تابع فى اللفظ لغيره ، وحق المخبر عنه أن يكون مرفوعا مبدوياً به للحكمة المذكورة فى باب المبتدأ^(١٦٨) . فلم يبق إلا أن يدخلوا عليه حرفا يدل على أنه مخبر عنه ، كما تدل الحروف على معان فى الأسماء ، وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزا بينه وبين الحدث فى اللفظ ، والحدث الذى هو حركة الفاعل فى المعنى يستحيل انفصاله عن الفاعل ، كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل ، لأنه تابع

١٦٦- ابن قيم الجوزية . بدائع الفوائد: ٣٢/١ .

١٦٧- سورة البلد آيتا ١٤ ، ١٥ .

١٦٨- ذكر المحقق أن ما قاله هناك هو : «الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبرا عنه ، لأن كل مخبر عنه يقدم فى الرتبة ، فاستحق من الحركات أثقلها ، لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل ، وأحمل له » نتائج الفكر ، ٦٧ .

للمعنى . ولما بطل جعل الاسم مخبرا عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله ، وبطل إدخال حرف يدل على كونه مخبرا عنه لم يبق إلا أن تشتق من لفظ الحدث لفظا يكون كالحرف في النيابة عنه دالا على معنى في غيره ، ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف إليه ، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث ، فإنه يدل على الحدث بالتضمن ، ويدل على أن الاسم مخبر عنه ، لا مضاف إليه ، إذ يستحيل إضافة الفعل إلى الاسم^(١٦٩) .

وإذن فالسر الدلالي من وراء اشتقاق الفعل من المصدر هو الدلالة على كون الفاعل مخبرا عنه ، إذ لا يمكن الإخبار عنه ، وهو في موقع المضاف إليه ، لأنه حالئذ تابع للمضاف ، وهذا بخلاف الفعل الذي يحمل بين طياته دلالة حتمية على ما قام بالحدث ، وقد نص النحويون على أن صيغة الفعل تحمل التنبيه على سائر لوازم الحدث ، كالزمن ، والفاعل ، ففي مثل قولنا : أفعل وتفعل دلالة على الفاعل المستمر . وقد سبق أن نوهت في بحث لي عن صيغ الأمر في العربية بقيمة هذا التقدير للفاعل ، وبأنه استجابة بدهية لنداء العقل الذي يلتمس اطراد القاعدة في انبناء الجملة الفعلية على طرفي إسناد : فاعل + فاعل في الحد الضروري لها ، وهذا ما جعلهم يقولون بصلاحيية الضمير للبروز والاستتار . ولنتأمل التراكيب القرآنية التالية :

«وكم من ملك في السماوات لا تغنى شفاعتهم شيئا إلا من بعد أن يأذن الله»^(١٧٠) .

« لبس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله »^(١٧١) .

١٦٩- السهلي . نتائج الفكر : ٦٨، ٦٧ ، وانظر : السيوطي : الأشباه والنظائر : ٥٩/١ .

١٧٠- سورة النجم . آية ٢٦ .

١٧١- سورة المائدة . آية ٨٠ .

« ونطمع أن يدخلنا ربنا مع القوم الصالحين » (١٧٢).

فالتركيب المحول في الآية الأولى مركب من عملية إسنادية محولة بدورها من معنى إفرادى عميق تقديره (إلا من بعد إذن الله) ، ثم أريد الإخبار عن فاعل الحدث ، وهو مرفوع ، ولا يمكن ذلك مع بقاء لفظ الحدث على إفراده ، إذ لا يمكن الإخبار عنه وهو مضاف تابع في اللفظ لغيره ، فتم التحويل إلى التركيب الإسنادى المركب من فعل مشتق من لفظ الحدث ، وذلك لأنه يدل على الحدث بالتضمن ، كما يدل على أن الاسم مخبر عنه ، وقد تم التحويل بزيادة العنصر المصدرى (أن) ، وبتحويل مورفولوجى من لفظ الحدث إلى الفعل .

وثمة سبب آخر يمكن أن نذكره في هذا الصدد ، يتمثل في أن المصدر الصريح لا يمكنه بتركيبه الإفرادى توضيح ما إذا كان معموله فاعلا ، أو نائب فاعل ، فكلاهما يأتيان في موقع المضاف إليه المجرور لفظا ، وهنا يجب الإتيان بالمصدر مؤولا ، لأنه بينيته الإسنادية يستطيع بيان ما إذا كان معمول الفعل فاعلا ، أو نائب فاعل ، وذلك عن طريق تحويل حركات الفعل من فعل مبنى للمعلوم إلى آخر مبنى للمجهول . ولنتأمل هذا التركيب القرآنى : « قال موعدكم يوم الزينة وأن يحشُر الناسُ ضحى » (١٧٣) .

فالركن المحول في الآية (أن يحشُر الناس) مركب من بنية إسنادية محولة من ركن إفرادى فى المعنى العميق ، وجاء معطوفا على الخبر ، والتقدير (موعدكم حشر الناس) ، ولما كان الركن المصدرى لا يتكفل ببيان

١٧٢- سورة المائدة . آية ٨٤ .

١٧٣- سورة طه . آية ٥٩ .

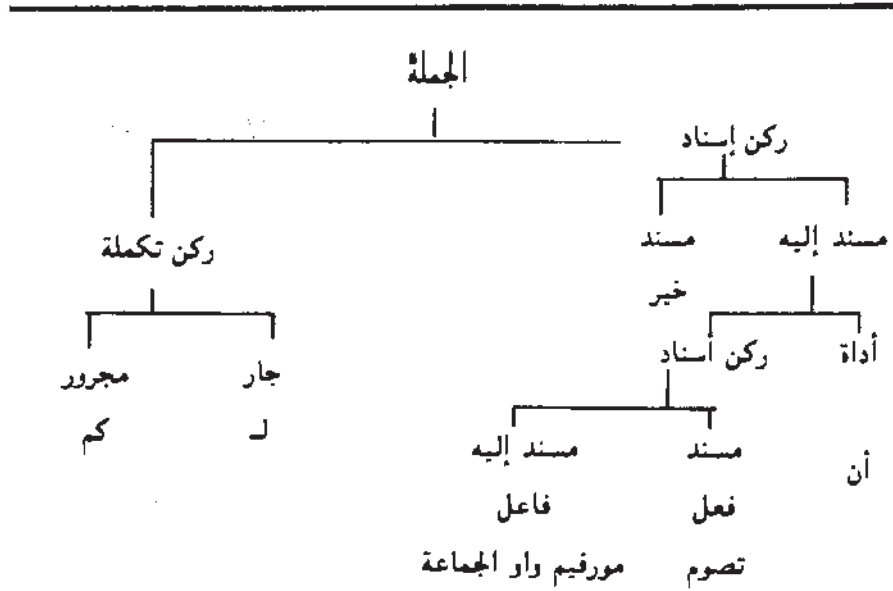
ما إذا كان معموله المضاف فاعلا ، أو نائب فاعل ، تم التحويل إلى الركن الإسنادي لبيان ذلك . وقد تم التحويل باتباع القاعدتين أنفسهما اللتين سبق ذكرهما ، وهما قاعدة التحويل بالزيادة مثلة في زيادة العنصر المصدرى (أن) ، وقاعدة التحويل المورفولوجي من بنية المصدر إلى بنية الفعل المبني للمجهول ليعلم أن معمول الفعل نائب فاعل ، لا فاعل .

السبب الثالث للتحويل إلى المصدر المؤول:

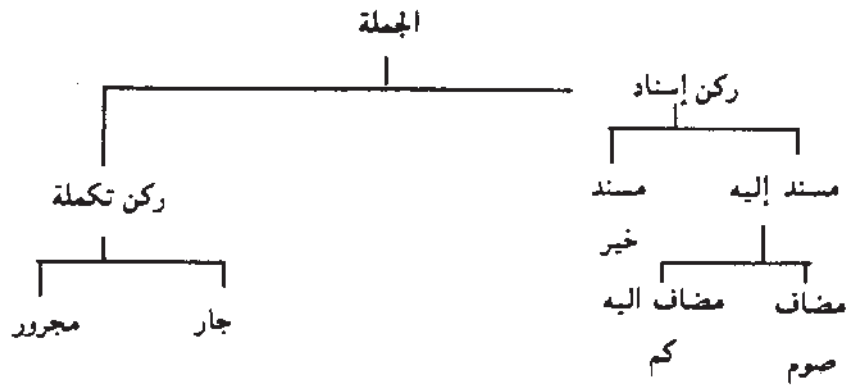
أن التعبير بالمصدر المؤول- كما يذكر السهيلي^(١٧٤) - إنما يدل على مجرد معنى الحدث ، دون احتمال معنى زائد عليه ، "ففيه تخصيص للمعنى من الإشكال ، وتخليص له من شوائب الاحتمال"^(١٧٤) . ولنتأمل قوله تعالى : «وأن تصوموا خير لكم»^(١٧٥) . فالركن المحول في الآية مركب من عملية إسنادية مكونة من العنصر المصدرى (أن) + مسند (تقولوا) + مسند إليه مورفيم واو الجماعة . ويفسر هذا الركن الإسناد بمعنى تحتى هو صومكم ، يمكن التمثيل لها بالمشعر التالي :

١٧٤- السهيلي . نتائج الفكر : ١٢٦، ١٢٧ .

١٧٥- سورة البقرة . آية ١٨٤ .



في مقابل المعنى التحتي للركن الإنسنادي الذي يمكن التمثيل له
بالمشجر التالي :



فالمسنند إليه في المشجر الأول عبارة عن تركيب إنسنادي محول عن
بنية إفرادية في المشجر الثاني .

ولعله صار واضحاً أن التحويل قد تم بنفس القاعدتين السابقتين :

قاعدة الزيادة ، وقاعدة التحويل المورفولوجي . أما لماذا تم التحويل من ركن المصدر الأحادي الدلالة إلى العنصر المصدرى وفعله ، فهو ماسقناه عن السهيلي من أن المصدر المؤول من (أن) والفعل تكون دلالته على الحدث دون احتمال معنى زائد عليه ، وتفسير ذلك أننا إذا قلنا : صومكم خير ، فقد يفيد أن في هذا الصوم ركناً ، أو صفة ، أو هيئة هي التي أوجبت الحكم له بالخيرية ، ويحتمل أيضاً أن مجرد الصوم بوصفه حدثاً خيراً ، دون قصد صفة من صفاته ، يقول السهيلي : « إذا قلت كرهت خروجك ، أو أعجبتني قدومك احتمل الكلام معانى منها أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك ، دون صفة من صفاته ، وهيئاته ، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ، ولكنها عبارة عن الكيفيات ، واحتمل أيضاً أن تريد أنك أعجبتك سرعته ، أو بطؤه أو حالة من حالاته ، فإذا قلت : « أعجبتني أن قدمت كانت على الفعل (أن) بمنزلة الطابع والعنوان ، من عوارض الاحتمالات المتصورة في الأذهان »^(١٧٦) . ويعنى ذلك أن اقتصران الفعل بـ (أن) تخلصه من تلك الاحتمالات التي تعرض للمصدر ، إذا جئنا به صريحاً .

ولعله من أجل ذلك أجازوا وصف المصدر الصريح بصفة من صفاته ، أو الإخبار عنه بشيء من ذلك ، وامتنع ذلك في المؤول ، تقول مثلاً : بهرنى تواضعك الحميد ، كما تقول : تواضعك حميد ، ولا تقول : بهرنى أن تتواضع حميد ، ولا أن تتواضع حميد ، فأن مع الفعل تحيل الركن المؤول إلى ركن يفهم منه الحدث دون عارض من عوارض المتصورة .
وقد استند السهيلي إلى هذه الخاصية لـ (أن) في جعل (أن) المفسرة

١٧٦- السهيلي . نتائج الفكر : ١٢٧، ١٢٦ .

مصدرية ، إذ إنها على حد قوله - «تحصين لما بعدها من الاحتمالات ، وتفسير لما قبلها من المصادر الجملات التي في معنى المقالات والإشارات»^(١٧٧) . ولتفسير ذلك نلقى الضوء على التركيب القرآني التالي :

« وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذي من الجبال بيوتاً »^(١٧٨) .

والركن المحوري في الآية وهو ركن المفعول (أن اتخذي) مركب من عملية إسنادية طرفها : المسند الفعل ، والمسند إليه ضمير المخاطبة ، وكلاهما يفسر في البنية العميقة بالمصدر (الاتخاذ) ، وهو أحادي البنية قد يفهم منه عارض من عوارضه ، ولذا تم التحويل بقاعدتي التحويل السابقتين ليخلص العنصر المصدرى الزائد الحدث من تلك الاحتمالات العارضة ، لو جئنا بالمصدر صريحاً ، فالمقصود في الآية هو مجرد اتخاذ الجبال بيوتاً ، وليس اتخاذاً مخصوصاً ، أو مقيداً بصفة ما .

وثمة سبب آخر للتحويل في الآية يعود إلى أن التعبير بالمصدر صريحاً يؤدي إلى تفويت معنى الأمر المقاد من لفظة (افعل) .

السبب الرابع من أسباب التحويل إلى المصدر المؤول:

ما جاء على لسان السهيلي من أن (أن) «تدل على إمكان الفعل ، دون الوجوب والاستحالة»^(١٧٩) وبيان ذلك يتمثل في أن الحدث المقاد من (أن) ومدخولها يأخذ ظللاً دلالية ، لا توجد في الحدث المجرد المقاد من المصدر الصريح ، إذ تضي (أن) على الحدث نوعاً من الإمكانية ، والرجاء

١٧٧- السابق: ١٢٨ .

١٧٨- سورة النحل . آية ٦٨ .

١٧٩- السهيلي : نتائج الفكر : ١٢٦ .

فى وقوعه، ولا تفيد بحال القطع بحصوله ، ولنتأكد من صدق هذه الفرضية لا بد لنا من وقفة مع هذا النموذج القرآنى : «إنما يأمركم بالسوء والفحشاء وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون»^(١٨٠) فالركن المؤول فى الآية هو (أن تقولوا) والنظر إليه يهدى إلى أنه مركب من ركن إسنادى تمثيله فى : الآتى : عنصر مصدرى (أن) + مسند (الفاعل تقولوا) + مسند إليه مورفيم واو الجماعة ، وهذا الركن الإسنادى محول عن معنى تحتى إفرادى هو (القول) غير أنه عدل عن هذا المعنى الإفرادى إلى التركيب المحول ، لما فيه من سر دلالى يختلف عن المعنى الدلالى للمصدر الصريح الذى يوحى بتأكد دلالة الحدث ووقوعه ، ولذا جاء التعبير به صريحاً فى قوله : بالسوء والفحشاء ، فالأمر بذلك من الشيطان لهم واقع لا محالة ، غير أنه عندما تعلق الأمر بالقول على الله ما لا يعلمونه جاء بالمصدر المؤول الذى يوحى بإمكان وقوع ذلك من المأمورين ، إذا هم اتبعوا أوامر الشيطان ، فليس فى التعبير قطع بحصول ذلك منهم ، لما فى (أن) من الدلالة على الاستقبال ، مع الدلالة على إمكانية وقوع ذلك منهم إذا هم تتبعوا خطوات الشيطان . ولسنا فى حاجة إلى التذكير بكيفية التحويل إلى هذا الركن المصدرى المؤول إذ إنه تم باتساع القاعدتين التحويليتين اللتين سبق القول فيهما .

السبب الخامس للتحويل إلى المصدر المؤول :

وهو سبب مقيد ، ضابطه وقوع المصدر المؤول من (أن) والفاعل شاغلا وظيفه المتبدأ ، إذ يستحيل التركيب حالئذ من معنى خبرى ، إلى معنى طلبى ، وبيان ذلك يذكره السهلى مفسراً القول : أن تقوم خير من أن تقعد ،

١٨٠- سورة البقرة . آية ١٦٩ .

فيذكر أن المعنى الدلالي لهذا القول ليس الإخبار عن الحدث ، وإنما فيه معنى زائد : هو الأمر بذلك ، يقول : « فكأنك تأمره بأن يفعل ، ولست بمخبر عن الحدث ، بدليل امتناع ذلك في الماضي ، فإنك لا تقول : أن قمت خير من أن قعد ، ولا » أن قام زيد خير من أن قعد ، وامتناع هذا دليل على أن الحدث - يعني المصدر الصريح - هو الذي يخبر عنه . وأما (أن) وما بعدها فإنها وإن كانت في تأويل المصدر ، فإن لها معنى زائداً لا يجوز الإخبار عنه ولكنه يراد ويلزم ، ويؤمر به . فإن وجدتها مبتدأة ، ولها خبر فليس الكلام على ظاهره لما تقدم^(١٨١) . وهذا القول صريح في أن المصدر المؤول من (أن) والفعل الشاغل لمقعد المبتدأ لا يكون المعنى المروم منه هو الإخبار عن الحدث المفاد منه ، بل هناك سر دلالي آخر يتمثل في الأمر بمضمونه ، ولنتأمل قوله تعالى : « وأن تعفوا أقرب للتقوى »^(١٨٢) . فالابتداء في الآية عبارة عن تركيب إسنادي مكون من الركن المصدرى (أن) والمسند (تعفوا) ثم المسند إليه مورفيم واو الجماعة ، وهذا الركن الإسنادي محول من بنية تحتية إفرادية هو : العفو أقرب ، غير أنه لو جاء بالمصدر صريحاً هنا لكان المعنى على الإخبار على الحدث ، ولذا تم التحويل إلى التركيب المصدرى ، ليدل على أن المراد الأمر بذلك ، وقد تم التحويل بالقاعدتين التحويليتين : قاعدة الزيادة ، والتحويل المورفولوجي .

السبب السادس للتحويل إلى المصدر المؤول :

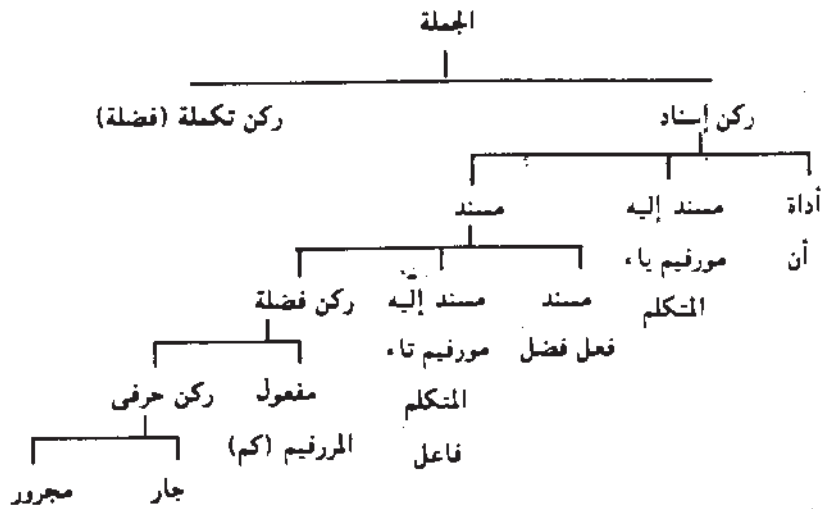
ما يفيد المصدر المؤول في بعض صورته من تقوية المعنى ، وتوكيد

١٨١- السهيلي : نتائج الفكر ١٢٩ ، ١٣٠ . وانظر ابن قيم الجوزية . بدائع الفوائد :

١٠٤/١

١٨٢- سورة البقرة . آية ٢٣٧ .

مضمونه وتثبيته ، ويكون ذلك حال استعمال العنصر المصدرى (أنّ) المشددة أو المخففة عنها ، يؤكد ذلك ما جاء فى الأشباه والنظائر : «إنما دخلت (إن) على الكلام للتوكيد ... وهكذا (أن) المفتوحة ، إذ لولا إرادة التوكيد لقلت مكان قولك :بلغنى أن زيدا منطلق :بلغنى انطلاق زيد»^(١٨٣) ولا يحتاج النص إلى مزيد من الإيضاح ، فقد ذكر صراحة أن إرادة التوكيد فى المصدر المؤول من (أنّ) هى العلة فى إثارة التراكيب الوارد فيها ، ولنتأمل قوله تعالى : «يابنى إسرائيل اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم على العالمين»^(١٨٤) . فالعنصر المصدرى المحول مركب من الأداة (أنّ) + مسند إليه مورفيم ياء المتكلم + المسند ، وهو مكون بدوره من عملية إسنادية مركبة من المسند الفعل (فضل) والمسند إليه (فاعل) هو مورفيم تاء المتكلم + ركن الفضلة ضمير المخاطبين (كم) ، ويمكن التمثيل للركن المصدرى فى بنيته السطحية بهذا الشجر:



١٨٣- السيوطى . الأشباه والنظائر : ٢٩/١ .

١٨٤- سورة البقرة . آية ٤٧ .

وقد وقع هذا التركيب معطوفاً على المفعول به (نعمتى)، والبنية التحتية له هي بنية إفرادية فسرها الزمخشري بقوله: «وأنى فضلتكم نصب عطفاً على نعمتى، أى اذكروا نعمتى وتفضيلى»^(١٨٥)، ثم أجريت عليه عدة عمليات تحويلية، حتى انتهى إلى ما هو عليه فى البنية السطحية، ويمكننا أن نذكر تلك العمليات فى الآتى:

١ - تحويل بالزيادة، حيث تم إدخال مورفيم التوكيد (أن)، نظراً لخلو المعنى العميق من عناصر التوكيد، ثم أريد توكيد هذا الركن، فزيد العنصر المصدرى (أن) لذلك فصار التركيب مقدرأ هكذا: اذكروا نعمتى وأن تفضيلى.

٢ - تحويل موقعى وظيفى، وذلك بتفسير وظيفة المضاف إليه (ياء المتكلم) لتكون فى موقع المسند إليه (اسم أن)، وتقديم هذا العنصر اللغوى إنما يكون للعناية والاهتمام، فالعنصر الذى يعنى به هو العنصر المقدم، فصار التركيب مقدرأ هكذا: أنى تفضيل.

ثم إنه لما كان عنصر المسند (اسم حدث) وأسماء الأحداث لاتقع فى تلك الوظيفة إلا فى مواطن خاصة فقد تم تحويله تحويلاً مورفولوجياً إلى لفظ يصح إسناده إلى المسند إليه ويكون ذلك وفق كثير من الاختيارات الملائمة للمعنى المراد، إذ يمكن تحويله إلى فعل ماض، كما فى الآية، أو مضارع، فيقال: أنى أفضلكم، أو اسم فاعل، فيكون: أنى مفضلكم وغير ذلك من الصيغ المتعددة التى يمكن أن تشغل هذا الموقع بصورة عامة، كاسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل،

١٨٥- الزمخشري. الكشاف: ١٣٥/١.

ولاشك أن كل صيغة من ذلك سوف تضى معنى دلاليًا خاصاً بها ، من مبالغة ، أو دوام وثبوت ، أو تفضيل وكلها صور سوف تضى على المصدر المؤول ظلالاً دلالية ، لا تكون فى المصدر الصريح .

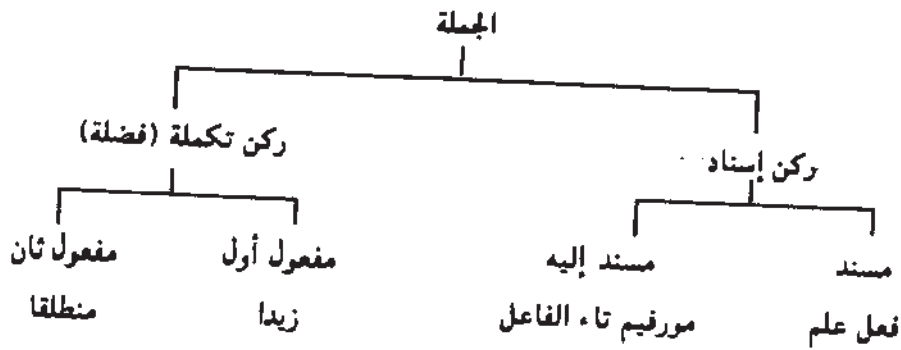
السبب السابع : من أسباب التحويل إلى المصدر المؤول : قصور فى المصدر الصريح لشغل الوظيفة النحوية:

إذا كان المصدر الصريح كلمة مفردة لفظاً ومعنى فإن المصدر المؤول جملة أوقعها الحرف المصدرى فى مواقع الكلمات المفردة ، غير أن بعضاً من تلك المواقع لا تكفيه اللفظة المفردة ، بل يحتاج إلى ركن إسنادى كامل ، وهنا يأتى دور المصدر المؤول الذى يشغل تلك المواقع التى لا يكتفى فيها بالمصدر الصريح لبنيته الإفرادية ، ومن ثم يكون سبب التحويل إلى المصدر المؤول هو قصور فى المصدر الصريح منعه من شغل تلك الوظيفة ويكون ذلك فى المصدر المؤول الذى يسد مسد مفعولى (ظن) ، أو إحدى أخواتها ، ومعلوم أن الخصائص التركيبية لهذين المفعولين كونهما مركبين من ركن إسنادى قائم بذاته ، جرى فيه ذكر الحديث ، والمحدث عنه - كما يقول الإمام عبد القاهر : « إذا قلت علمت أن زيدا منطلق ، جرى فى صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه ، فتصير كأنك قلت : علمت زيدا منطلقاً ، وهذا كلام قد يغلط من ينظر إلى ظاهره ، فيتوهم أنهم جعلوا (أن) فى حكم اللغو مثلاً ، حيث أجروا علمت أن زيدا منطلق مجرى علمت زيدا منطلقاً ، وليس كذلك ، ففرضهم أن الحديث والمحدث عنه إذا جرى ذكرهما فى صلتها دل ذلك أن المقصود الإخبار بعلم زيد منطلقاً ، وإذا ثبت ذلك علم أن المراد والمعنى علمت انطلاقه واقعا موجودا ، فلم يحتج إلى ذكره ، وإذا قلت علمت

انطلاقه لم يدل على ذلك ، إذ لا يكون معه حديث ومحدثاً ^(١٨٦) .
 وواضح من هذا النص أن التركيب المحول محتاج إليه برمته ، ومن ثم
 قصرت خطى المصدر الصريح عن القيام بشغل تلك الوظيفة ، لأنه على حد
 قول الجرجاني لا يكون معه حديث ومحدث عنه ولعله من أجل ذلك ضعف
 رأى الأخفش عندما زعم أن المصدر المؤول سد مسد المفعول الأول ، وأن
 الثاني محذوف ، وقد رد عليه الجمهور بألا حاجة إلى ذلك « لأن وجود
 النسبة فيما بعد (أَنْ) كاف في تعلق العلم أو الظن به » ^(١٨٧) .

وثمة فرق تركيبى بين هذه الأفعال التى تتسم بسمة (+حالة) ، إذ إن
 هذه تعمل فى الأسماء المفردة ، ولا تعمل فى الجملة الإسنادية فمن ثم قالوا
 : علمت زيدا منطلقاً ، وزيد - علمت منطلق ، ولم يقولوا كرهت زيدا آخاك ،
 لأنه لا متعلق لكرهت وسائر الأفعال بالحديث ، وإنما متعلقها
 بالأسماء ^(١٨٨) .

وإذن فالبنية التحتية لمثل قولنا : علمت أن زيدا منطلق هي : علمت
 زيدا منطلقاً ويمكن التمثيل لها بالمشجر التالى :

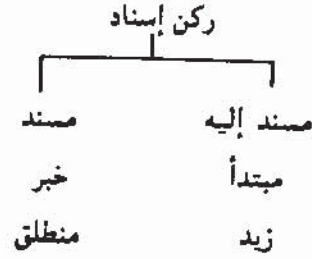


١٨٦- الجرجاني . كتاب المقتصد : ٤٧٨/١ ، ٤٧٩ .

١٨٧- السمين الحلبي . الدر المصون : ١٦٥/١ .

١٨٨- السهيلي . نتائج الفكر : ٣٤٨ .

وإذا تأملنا العلاقة الوظيفية بين المفعولين نلفيها بمعزل عن الفعل مركبة من ركن إسنادى يمكن التمثيل له بالآتى :



تحول هذا التركيب من بنيته العميقة إلى البنية السطحية بقاعدتين من قواعد التحويل :

١ - قاعدة الزيادة بزيادة العنصر المصدرى (أن) لتوكيد المعنى العميق الذى كان خالياً من التوكيد .

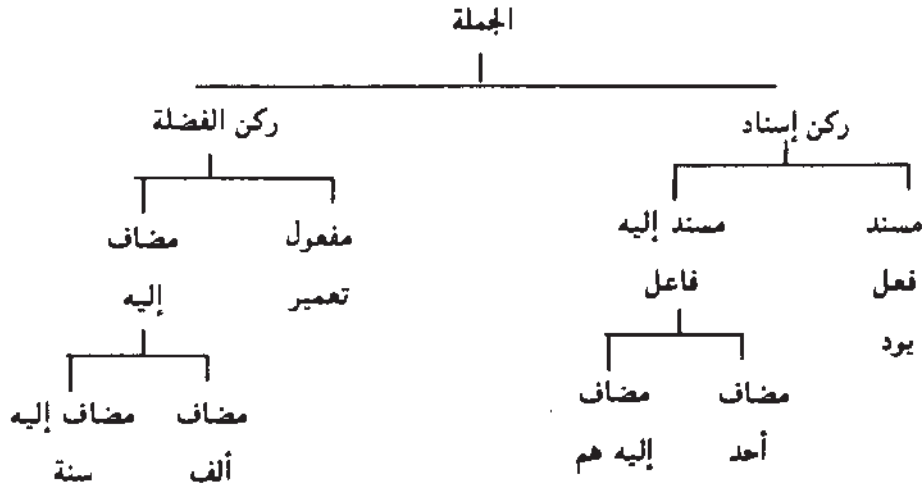
٢ - تغيير مورفولوجى للحركة الإعرابية فى المسند من العلامة الخاصة بالنصب إلى العلامة الخاصة بالرفع لتتفق مع النظام القاعدى للعنصر المصدرى (أن) .

السبب الثامن : من أسباب التحويل إلى المصدر المؤول : التمنى الذى هو هاجس فى القلب يصاحبه شعور باستحالة تحقق الحدث :

يتمثل ذلك فى العنصر المصدرى (لو) ، إذا كان مسبوقاً بالفعل (ود) ومضارعه ، إذ يضاف هذا العنصر المصدرى ظلالاً دلالية على الفعل ، تجعل مدلوله مطلباً عسير المنال . ولنتأمل قوله تعالى : « يود أحدهم لو يعمر ألف سنة »^(١٨٩) ، والعنصر المصدرى فى الآية هو (لو) ومدخولها ،

١٨٩ - سورة البقرة . آية ٩٦ .

وهي محولة عن اسم حدث ضمنى فى البنية العميقة تقديره : يود أحدهم
تعبير ألف سنة يمكن التمثيل له بالمشجر الآتى :



ومن الواضح أن ركن الفضلة فى البنية العميقة عبارة عن بنية إفرادية
هى بنية الحدث المفاد من المصدر الصريح ، تحولت فى الملفوظ السطحي
للآية إلى صورة تركيبية مكونة من مسند هو الفعل (يعمر) ، ومسند إليه
(الضمير المستتر) . وقد تم التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية
باتباع قاعدتين من قواعد التحويل ، هما :

- ١- قاعدة التحويل المورفولوجى من بنية الحدث الإفرادية إلى بنية الفعل .
- ٢- قاعدة الزيادة بإدخال العنصر المصدرى (لو) . وبهاتين القاعدتين
التحويليتين انتهى التركيب إلى ما هو عليه فى البنية السطحية .
والتفسير الدلالى للتحويل إلى هذا العنصر المصدرى مقيد بضابط
دلالى للفعل (ود) ، فدلالته مقيدة بمعنى التمنى ، وقد سبق القول بأن
(ودّ) التى بمعنى (أحبّ) لا تقع بعدها (لو) المصدرية ، ونحن نعلم أن
التمنى لا يكون فى الشئ الممكن حدوثه ، ولذا ناسب هذا التفسير الدلالى

للفعل المعنى الثابت للعنصر المصدرى (لو) فقد نصوا على أن التمنى من المعانى الدلالية التى يؤديها هذا العنصر ، ومعنى ذلك أنه قد عبر عن معنى التمنى فى التركيب بعنصرين لغويين :الفعل ، والعنصر المصدرى ، وفى ذلك دلالة واضحة على أن التمنى قد يئست نفسه تماماً من تحقق ما يتناه حتى استعان فى التغلب على ذلك بالفعل ، والعنصر المصدرى .والتعبير به (لو) هنا يختلف عن التعبير به (أن) فى قوله تعالى :

«أيود أحدكم أن تكون له جنة من نخيل وأعناب» (١٩٠)

فعلى الرغم من تساوى التركيبين فى البنية السطحية إلا أن الفرق الدلالية بينهما واضحة ، فالفعل "يود" فى الآية الثانية بمعنى "يحب" والآية لا يقصد بها التمنى ، ولذا لم تأت (لو) ، وعدم الإتيان بها جعل ركن الفضلة مطلباً قريب التحقق، وبترقب حدوثه، ولو جاء بها لكان فعل الودادة واقعاً على شىء عسير المنال

السبب التاسع :- من أسباب التحويل إلى المصدر المؤول :تأكيد العلة :

ويتمثل ذلك فى العنصر المصدرى (كى) الذى يفيد إلى جانب تأكيد العلة معنى دلالياً آخر يتمثل فى تخلص الفعل بعدها من الصلاحية للدلالة على الحال أو الاستقبال ، فتصرفه للدلالة على الاستقبال ، ومن أجل ذلك جوز النحاة نصبها للفعل المضارع بعدها ، إذ هى فى ذلك تشبه العنصر المصدرى (أن) .

ففى مثل قولنا :ذاكرت لكى أمجح نرى أن التركيب المصدرى المحول مكون من ركن إسنادى عبارة عن الفعل وفاعله المستكن فيه ، وهو بدوره

١٩٠- سورة البقرة . آية ٢٦٦ .

محول من معنى إفرادى عميق تقديره :ذاكرت للنجاح ، وهو - كما نرى - تركيب مصدرى أحادى الدلالة ، تحول فى البنية السطحية إلى بنية إسنادية تحولت بوجود العنصر المصدرى إلى بنية ثنائية الدلالة ، كان للعنصر الزمنى فيها وجود ملحوظ ، إلى جانب التأكيد الذى أفاده دخول (كى) لمفهوم العلة المفاد سلفاً من لام التعليل ، يحكى صاحب الدر^(١٩١) عن الكوفيين أن ظهور (كى) بعد اللام إنما هو على سبيل التأكيد . وقد سبق أن عرضنا عدم موافقتنا لأصحاب الرأى القائل بأن (كى) المصدرية لا تعليل فيها بحجة أن حرف التعليل لا يدخل على مثله ، إذ لا أجد مانعاً من ذلك . والاستعمال اللغوى خير مؤيد لنا ، إذ دخل حرف النفى على مثله بفرض توكيده ، فلم لا يدخل حرف التعليل على حرف تعليل آخر بفرض توكيده .

وقد تم التحويل باتباع قاعدتى التحويل المورفولوجى من بنية المصدر إلى بنية الفعل المضارع . وقاعدة الزيادة ، وذلك بزيادة العنصر المصدرى (كى) . الذى صرف دلالة الزمن فى الفعل إلى الاستقبال ، كما أضفى معنى دلاليًا ، هو زيادة التوكيد المفهوم من العنصر التعليلى اللام .

السبب العاشر : من اسباب التحويل إلى المصدر المؤول : تأكيد فعلى الإرادة والامر :

يتمثل ذلك فى العنصر المصدرى اللام مقيداً بضابط تركيبى ، هو وقوعه بعد الفعلين أراد ، وأمر ، ومشتقاتهما ، ويمكن التمثيل لذلك بقوله تعالى : « ولكن يريد ليظهركم » فالتركيب المحول فى الآية هو قوله : ليظهركم ، وقد شغل موقع المفعول للفعل : يريد ، وهذا التركيب المصدرى

١٩١- السمين الحلبى . الدر المصون : ٢٦٧/١ .

مكون من عنصر إسنادى مركب من العنصر المصدرى اللام + المسند ، وهو
الفعل (يظهر) + المسند إليه هو الضمير المستكن فى الفعل + الفضلة
ضمير المخاطبين (كم) ، يمكن التمثيل له بالمشجر التالى :



وهذا العنصر الإسنادى محول عن بنية إفرادية أحادية الدلالة ، تقديره
: يريد تطهيركم غير أن هذا المعنى التحتى قد خلا تماماً من عناصر التوكيد
إذ لم يفد إلا جانب الحدث وحده ، فجاء التركيب المحول ليؤدى معنى
الحدث مؤكداً باللام ، وقد أوثرت اللام دون غيرها من الحروف المصدرية كـ
(أن) ، لما تؤديه من معنى دلالى ، هو إرادة التأكيد لدخولها ، أشار إلى
ذلك علماؤنا القدامى ، فهذا أبوحيان يسوق عن ابن عطية قوله " :واللام
فى قوله :ليطفنوا- يشير إلى قوله تعالى :يريدون ليطفنوا نور الله- لام
مؤكدة دخلت على المفعول ، لأن التقدير « يريدون أن يطفنوا »^(١٩٢) ، كما
أشار إلى ذلك الزمخشري^(١٩٣) عندما نص على أن اللام جاءت مؤكدة لإرادة
التبيين ، كما زبدت فى لا أبأ لك لتأكيد إضافة الأب .

١٩٢- أبوحيان النحوى . تفسير البحر المحيط : ٢٦٢/٨ .

١٩٣- الزمخشري . الكشاف : ٥٠١/١ .

وثمة تفسير دلالي آخر هو الاستيثاق لمعنى الاستقبال الذي يفيد
الفعالين: أراد ، وأمر ، إذ إنهما يُطلبان في المستقبل - على حد قول الفراء
الذي سقناه عنه أنفا - وقد تم التحويل باتباع القاعدتين المشار إليهما آنفا ،
وهما قاعدة التحويل المورفولوجي من بنية المصدر إلى بنية الفعل ، وقاعدة
الزيادة ، إذ زيد العنصر المصدرى اللام لتأكيد مدخول فعلى الإرادة والأمر .
والآن وبعد هذا العرض الوافي لتراكيب المصدر المؤول يمكنني أن أقرر
بمزيد من الاقتناع أن تلك التراكيب قد قامت بدور دلالي قصرت خطى
المصدر الصريح الأحادي الدلالة عن أدائه ، هذا من جانب ، ومن جانب ثان
اتضح لنا أن تنوع الحروف المصدرية لم يكن عشوائيا ، وإنما كان لأن كل
عنصر مصدرى من تلك العناصر صاحبه معانٍ دلالية خاصة به لا يتمكن
من أدائها غيره من العناصر المصدرية الأخرى ، وذلك - بلا شك - كان من
الأسباب التي أدت إلى تنوع تلك الحروف المصدرية .

يبقى في نهاية البحث أن أشير إلى ظاهرة تركيبية خاصة بالعنصرين
(أن) الثنائية الوضع ، و (أن) المشددة ، تلك هي جواز حذف الحرف الخافض
معهما ، دون المصدر الصريح ، يذكر الزجاج جواز أن تقول: « جئت لأن
تضرب زيدا ، وجئت أن تضرب زيدا ، فحذفت اللام مع (أن) ، ولو قلت :
جئت ضرب زيد ، تريد لضرب زيد لم يجز^(١٩٤) .»

ولا شك أننا مصادفون لا محالة مواقف متباينة من النحاة ، سواء في
ذلك خلافهم حول العلة من وراء الحذف أصلا ، أو حول محل المصدر المؤول
بعد الحذف. ومن ناحية هذه النقطة الثانية نجدهم فريقين : فريقا - ذهب إلى

١٩٤- الزجاج . معانى القرآن وإعرابه : ٢٩٩، ٢٩٨/١ .

أن محله النصب مستدلا على ذلك بأن العرب كانت تنصب مدخول حرف الجر بعد حذفه ، كما في قول الشاعر :

قرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذن حرام

ولا يجوز عند هؤلاء الجر إلا في نادر شعر ، كقوله :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

وفريقا - ذهب إلى أن محله الجر ، كأن الحرف موجود مستدلا على ذلك بقول الشاعر :

وما زرت ليلي أن تكون حبيبة إلى ولا دين بها أنا طالبه

فعطف (دين) بالجر على محل (أن تكون) دليل على أنه مجرور

(١٩٥)

ولا نود أن نقف مع فريق ضد الآخر ، والرأي جواز الرأيين كليهما ما داما قد استندا إلى كلام العرب .

أما النقطة الثانية التي تباينت فيها أقوالهم فقد كانت متعلقة بالعلة من وراء هذا الحذف ، فالزجاج يذكر أن ذلك راجع إلى جانب دلالي في (أن) الناصبة ، هو دلالتها على الاستقبال ، يقول : « وإنما صلح الحذف مع (أن) (أن) ، لأن (أن) تدل على الاستقبال ، فكأنها عوض من المحذوف » (١٩٦) ، وامتنع الحذف عنده في قولك : جنتك ضرب زيد ، حيث لم يدل الضرب على معنى الاستقبال (١٩٧) . وليسته بين لنا سبب الحذف مع (أن) المشددة ، أو

١٩٥- نقل الخلاف الزجاج في معاني القرآن وإعرابه : ٤٥٠ / ٢ ، العكبري في التبيان

: ١٠٧ / ١ ، والسمين الحلبي في الدر المصون : ١٥٨ / ١ .

١٩٦- الزجاج . معاني القرآن وإعرابه : ٤٦٥ / ٢ .

١٩٧- السابق : ٢٩٩ / ١ .

(أن) إذا كان مدخولها ماضيا ، لكنه لم يفعل .

وعند السمين علة أخرى لهذا الحذف تعود إلى أن هذين العنصرين قد طالا بصلتهما^(١٩٨) . وثمة رأى قد ساقه السهيلي أستند فيه إلى التركيب ذاته ، إذ ذكر أن الحذف إنما جاز ، لا لكونه استطال بالصلة ، لأن الأسماء الموصولة تستطيل بالصلة ، ولا يجوز حذف حرف الجر معها إذ لا نقول: هربت الذى عندك ، أى من الذى عندك " . مع أننا نقول :خرجت أن يرانى زيد ، وفسرت أن يرانى عمرو ، أى من أن يرانى ، وفى هذا دلالة على أن العلة فى الحذف غير ما قالوا ، وهى أن (أن) مع الفعل ليس باسم محض ، وإنما هو فى تأويل اسم ، والاسم المحض ما دل عليه حرف الجر ، فلا بد إذن من إظهار حرف الجر إذا جئت به ، لأنه اسم قابل لدخول الخواض عليه ، وأما (أن) فحرف محض لا يصح دخول حرف جر عليه ، ولا على الفعل المتصل به ، فلا نقول :هو اسم مخفوض ، وإنما هو فى تأويل اسم مخفوض ... فإذا أدخلت عليه حرف الجر مظهرا جاز ، لأنه فى تأويل اسم ، وإذا أضمرت الحرف جاز أيضا التفاتا إلى أن الحرف الجار لا يدخل على الحرف ولا على الفعل فحسن إسقاطه مراعاة للفظ (أن) ولللفظ الفعل^(١٩٩) .

ومن الواضح أن هذا الرأى يختلف عن سابقيه ، ولذا فأنا معه ، لأنه انطلق فى تفسيره للظاهرة من منطلقات لغوية بحتة ، فحرف الجر يجب إظهاره مع الاسم لأنه من علاماته ، أما عندما يكون مدخوله ليس اسما

١٩٨- السمين الحلبي : الدر المصون : ١٥٨/١ .

١٩٩- السهيلي الروض الأنف : ٢٠٨/١ . وانظر د. حامد محمد أمين شعبان . البحوث اللغوية عن الروض الأنف ص ٧٤ . القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م .

محضا ، وإنما هو فى تأويل اسم فالأمر مختلف ، إذ يمكن أن ينظر إلى لفظه فلا ندخل الحرف ، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف ، ويمكن أن يراعى معناه فندخل الحرف ، لأنه حالتئذ فى تأويل الاسم . فإذا أضفنا إلى ما ذكره السهيلي علة أخرى تعود إلى أن فى الحذف اختصاراً للجهد اللغوى المبذول من المتكلم ، وهو مطلب فى حد ذاته ، ورغبتة فى إيصال المعنى ، دون انتظار لهذا الحرف المحذوف أمكننا أن نخرج بعلة أخرى تضاف إلى ما ذكره السهيلي .

وبعد فيمكننى أن أقرر بأن البحث قد درس التراكيب التى اصطنعتها اللغة للتعبير بالمصدر المؤول كاشفا عن خصائصها اللغوية ، وموضحا أنماطها التركيبية ، كما حاول ضبط صورها ، وتحليل مكوناتها المباشرة تحليلا كشف عن عناصرها اللغوية ، كما أبرز السمات المميزة للأفعال التى تسبق العناصر المصدرية مشكلة معها تراكيب لغوية ، يشغل المصدر المؤول فيها موقع الفاعل المحقق للحدث ، أو المفعول الذى وقع عليه الحدث - إن كان ثمة سمات فى ذلك - كما اهتم البحث بإظهار الدواعى الدلالية التى أوجبت الإتيان بعنصر مصدرى بعينه ، وذلك لإيمان صاحب هذا البحث بأن تعدد صيغ العناصر المصدرية لا يمكن أن يكون عشوائيا ، بل كان لدواعى دلالية خاصة بهذا العنصر المصدرى بعينه .

كما توقف البحث أمام عشرة أسباب كانت وراء العدول عن المصدر الصريح ، على الرغم من بساطته تركيبيا ودلالة إلى المصدر المؤول الذى هو فى الأصل جملة تحولت بتصدر أحد العناصر المصدرية لها إلى التأويل بالمفرد ، كما نص فى كل مرة على كيفية هذا العدول ، أو لنقل كيفية التحويل إلى هذا المصدر المؤول باتباع قواعد التحويل وقوانينه التى نصت

عليها المدرسة التحويلية، ولم يكتف بذلك بل كانت له وقفة متأنية أمام
الأسرار الدلالية التي ذكرت في مواقعها من هذا البحث .
ولي أمل في الله أن أكون قد أصبت الهدف ، وإن كانت الأخرى
فحسبي الاجتهاد .
والله من وراء القصد .

د . طه محمد الجندي

المصادر والمراجع :

* الأزهرى ، الشيخ خالد :

شرح التصريح على التوضيح . القاهرة . دار إحياء الكتب العربية .
دون تاريخ .

* الإستوبادى ، رضى الدين محمد بن الحسن :

شرح الكافية . بيروت . / دار الكتب العلمية . دون تاريخ .

* الأنبارى ، الإمام أبو البركات عبد الرحمن بن

محمد بن أبى سعيد :

أسرار العربية . تحقيق محمد بهجة البيطار . دمشق . مطبوعات
المجمع العلمى . دون تاريخ .

الإنصراف فى مسائل الخلاف . تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد

الحميد . بيروت . دار الجليل . دون تاريخ .

* الأنصارى أبو زيد :

النوادر فى اللفظة . بيروت . دار الكتاب العربى ط ١٣٨٧ هـ -

١٩٦٧ م .

* الجرجانى ، الإمام عبد القاهر :

دلائل الإعجاز فى علم المعانى ، تصحيح الشيخ محمد عبده
والشنتقيطى . جدة . مكتبة العلم . ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح . تحقيق الدكتور كاظم . بحر المرجان

. العراق . منشورات وزارة الثقافة والإعلام سنة ١٩٨٢ م

* الجندى ، د . أحمد علم الدين :

من تراث لغوى مفقود . مكة المكرمة . مطبوعات جامعة أم القرى

. ١٤١٠ هـ .

*** الجندى ، د. طه محمد :**

ظاهرة المطابقة النحوية فى ضوء الاستعمال القرآنى . رسالة دكتوراه
بدار العلوم .

كتاب اللامات للهروى : تحقيق ودراسة فى ضوء لامات القرآن
الكريم رسالة ماجستير بدار العلوم .

*** الجوزية ، الإمام شمس الدين محمد بن القيم :**

بدائع الفوائد . تحقيق بشير محمد عون . الرياض . مكتبة المؤيد
١٤١٥ هـ ، ١٩٩٤ م .

*** حسان . د. زهنا :**

- اللغة العربية معناها ومبناها . الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ١٢
١٩٧٩ م .

*** الحسانى ، أحمد :**

السمات التفرعية للفعل فى البنية التركيبية . مقارنة لسانية .
الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٣ م .

*** أبو حيان ، أثيو الدين :**

تفسير البحر المحيط ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . ط ٢
١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م .

*** الخضرى ، الشيخ محمد :**

حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل . القاهرة . دار إحياء الكتب
العربية . دون تاريخ .

*** الراجحى ، د. عبده :**

النحو العربى والدرس الحديث : بحث فى المنهج . بيروت . دار

النهضة العربية للطباعة والنشر ١٩٧٩م .

*** الزجاج ، أبو إسحاق وإبراهيم بن السري :**

معانى القرآن وإعرابه . تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ،
القاهرة ، دار الحديث . ط ١ ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م .

*** زكريا ، د. ميشال :**

مباحث فى النظرية الالسنية وتعليم اللغة . المؤسسة الجامعية
للدراسات والنشر والتوزيع . ط ٢ ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٠ م .

*** الزهخشري ، الإمام محمود بن عمر :**

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل فى وجوه التأويل ،
ترتيب وضبط مصطفى حسين أحمد ، بيروت . دار الكتاب العربى . ط ٣
١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧ م .

*** السمين الحلبي ، الإمام شهاب الدين أبو العباس بن**

يوسف :

الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ، تحقيق الشيخ على محمد
معوذ وآخرين . بيروت . دار الكتب العلمية . ط ١ ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م .

*** السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله :**

نتائج الفكر فى النحو . تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ،
السعودية . دار الرياض للنشر والتوزيع . ط ٢ ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م .

*** سيويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر :**

الكتاب . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . القاهرة . الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ م .

*** السيوطي ، الإمام جلال الدين :**

الأشباه والنظائر . القاهرة . دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع .

ط ٣٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م .

*** شعبان ، د. حامد محمد أمين :**

البحوث اللغوية فى الروض الأنف . القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

*** الشهاب :**

حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى . بيروت . دار صادر . دون

تاريخ .

*** الصبان :**

حاشية الصبان على شرح الاشمونى . القاهرة . دار إحياء الكتب

العربية . دون تاريخ .

*** العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين :**

التبيان فى إعراب القرآن . تحقيق على محمد البجاوى . القاهرة .

عيسى البابى الحلبي وشركاه . دون تاريخ .

*** الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد :**

معانى القرآن . تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار .

القاهرة . الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ١٩٥٥ م .

*** القالى ، أبو على :**

الأمالى .

*** المتوكل ، د. أحمد :**

من البنية الحملية الى البنية المكونية . الدار البيضاء ، دار الثقافة

للنشر والتوزيع ، ط ١ ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م .

*** ناصف ، الأستاذ علي النجدي :**

من قضايا اللغة والنحو . القاهرة . مكتبة نهضة مصر ١٣٧٦ هـ ،

١٩٥٦ م .

*** النحوي ، أبو علي :**

المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات . تحقيق صلاح الدين عبد الله

السكاوي . بغداد . مطبعة العاني ١٩٨٣ م .

*** ابن هشام . أبو محمد عبد الله جمال الدين :**

مغنى اللبيب عن كتب الأعراب . تحقيق . محمد محي الدين عبد

الحمد . دون تاريخ .

*** ياقوت . د ، محمود سليمان :**

قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين . القاهرة ، دار المعارف

١٩٨٥ م .

*** ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي :**

شرح المفصل . بيروت عالم الكتب . دون تاريخ .

رقم ايداع

١٩٩٩ / ١٦٦٥١

رقم دولي

977- 222- 183- 7

دار الهاني للطباعة

٤٤٤٢.٥٥